دليلُ برامجِ الدِّراساتِ العُليا

كُلِّيَّةُ القانون - جامعةُ ذي قار

الجزءُ الأوَّل

(٢٠٢٦)

صَدَرَ هذا الدَّليلُ بِمُناسَبةِ مُرورِ عِقدَينِ من الزَّمنِ
على تَأسيسِ كُلِّيَّةِ القانون – جامعةِ ذي قار

إعداد

د. حسين نجف بخور الياسري

يرفع الله الذين آمنوا منكم
والذين أوتوا العلم درجات

فهرس

- أولاً: نبذة تعريفية عن كلية القانون – جامعة ذي قار.
- ثانياً: كلمة عمادة كلية القانون حول برامج الدراسات العليا وآفاقها المستقبلية.
- ثالثاً: أهداف دليل الدراسات العليا في كلية القانون – جامعة ذي قار.
- رابعاً: برامج الدراسات العليا في كلية القانون – جامعة ذي قار.
- خامساً: الشروط العامة للتقديم والقبول والمستمسكات المطلوبة في الدراسات العليا.
- سادساً: الامتحان التنافسي ومعايير المفاضلة بين المتقدمين.
- سابعاً: النظام الدراسي والمقررات العلمية والامتحانات.
- ثامناً: الرسالة / الأطروحة ومناقشتها.
- تاسعاً: الكادر التدريسي في برامج الدراسات العليا (القسمان العام والخاص).
- عاشراً: خريجو برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه).

أولاً: نبذة تعريفية عن كلية القانون – جامعة ذي قار.

تعدّ كلية القانون في جامعة ذي قار من الكليات العريقة والرائدة في ميدان التعليم القانوني على مستوى المحافظة والجامعات العراقية، إذ تعدّ أول كلية قانون أسِّست في محافظة ذي قار، وذلك بموجب موافقة مجلس الوزراء بالكتاب ذي العدد (١٢ س/٩٣٥) المؤرخ في ٢٠٠٥/٨/٤. وقد اضطلعت الكلية منذ تأسيسها بدور علمي وأكاديمي محوري في إعداد الكوادر القانونية المتخصصة، والإسهام الفاعل في بناء الدولة، وترسيخ مبادئ سيادة القانون، وخدمة المجتمع، من خلال برامج أكاديمية رصينة وبحث علمي هادف.

وقد تميّزت الكلية عبر مسيرتها الأكاديمية بتخريج نخبة من الكفاءات القانونية التي كان لها حضور بارز في مختلف ميادين العمل القانوني، إذ رفدت الجامعات العراقية بأساتذة أكاديميين متخصصين، وأسهم خريجوها في السلطة القضائية من خلال نخبة من السادة القضاة، فضلًا عن المحامين والمستشارين القانونيين، إلى جانب دورها في تزويد دوائر ومؤسسات الدولة كافة بكوادر قانونية مؤهلة في مختلف فروع القانون.

وتحرص كلية القانون – جامعة ذي قار على تقديم برامج أكاديمية متكاملة تجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، بما يواكب التطورات التشريعية والقضائية المعاصرة، ويعزز من مهارات الطلبة العلمية والبحثية. وتضم الكلية برامج الدراسات الأولية (الدراسة الصباحية والمسائية)، إضافة إلى برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، والتي كانت الكلية من أوائل الكليات في الجامعات الحكومية التي استحدثت فيها برامج الدراسات العليا في قسمي القانون العام والقانون الخاص، في خطوة سبقت بها العديد من الجامعات، تأكيداً لريادتها العلمية ومكانتها الأكاديمية.

رسالة الكلية:

تتمثل رسالة كلية القانون – جامعة ذي قار في إعداد كوادر قانونية كفوءة ومؤهلة علميًا ومهنيًا، تمتلك المعرفة القانونية الرصينة والقدرة على التحليل والاستدلال القانوني السليم، وبما يؤهلها للإسهام الفاعل في إرساء دعائم العدالة وتعزيز مبدأ سيادة القانون في المجتمع. وتسعى الكلية إلى بناء شخصية قانونية متكاملة لطلبتها، تجمع بين التخصص العلمي الدقيق والالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية التي تحكم العمل القانوني.

وتعمل الكلية، من خلال برامجها الأكاديمية في الدراسات الأولية والعليا، على توفير تعليم قانوني متطور يستند إلى المناهج العلمية الحديثة، ويوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية، بما يواكب التطورات التشريعية والقضائية محليًا ودوليًا. كما تولي اهتمامًا خاصًا بتنمية مهارات البحث العلمي القانوني، وتشجيع الدراسات الرصينة التي تعالج الإشكاليات القانونية المعاصرة وتسهم في تطوير التشريعات والسياسات العامة.

وتؤمن كلية القانون – جامعة ذي قار بمسؤوليتها المجتمعية، وتسعى إلى دعم مؤسسات الدولة المختلفة ورفدها بكفاءات قانونية قادرة على الاضطلاع بالمهام الوظيفية والقضائية والاستشارية بكفاءة ونزاهة. كما تحرص على الإسهام في خدمة المجتمع من خلال الأنشطة العلمية والثقافية، ونشر الوعي القانوني، وتعزيز ثقافة احترام القانون وحقوق الإنسان، بما يرسّخ مكانة الكلية بوصفها مؤسسة أكاديمية رائدة ومؤثرة في محيطها الجامعي والمجتمعي.

أهداف الكلية:

تهدف كلية القانون – جامعة ذي قار إلى:

- توفير تعليم قانوني أكاديمي متميز وفق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- إعداد باحثين متخصصين في مجالات القانون المختلفة، ولا سيما في برامج الدراسات العليا.
- تعزيز البحث العلمي القانوني وربطه بقضايا المجتمع واحتياجات الدولة.
- الإسهام في تطوير التشريعات والسياسات القانونية بما ينسجم مع متطلبات الدولة الحديثة.
- ترسيخ القيم الأخلاقية والمهنية لدى الطلبة، وتعزيز ثقافة احترام القانون وحقوق الإنسان.
- بناء شراكات علمية ومجتمعية تسهم في خدمة البيئة الجامعية والمجتمع المحلي.

رسالة الكلية:

تنهض رسالة كلية القانون – جامعة ذي قار على أسس علمية ومجتمعية راسخة، تتمثل في تقديم تعليم قانوني جامعي متطور يجمع بين العمق النظري والتطبيق العملي، وبما ينسجم مع المعايير الوطنية والدولية المعتمدة في التعليم العالي. وتسعى الكلية إلى إعداد كوادر قانونية كفوءة ومؤهلة علميًا ومهنيًا، تمتلك القدرة على التحليل القانوني الرصين، والاستدلال العلمي السليم، والتعامل مع القضايا القانونية المعاصرة بروح المسؤولية والمهنية.

وتؤمن الكلية بدورها الريادي في ترسيخ مبادئ سيادة القانون، واحترام الدستور، وحماية الحقوق والحريات العامة، من خلال برامجها الأكاديمية وأنشطتها البحثية وخدماتها المجتمعية، بما يسهم في دعم مؤسسات الدولة وتعزيز الثقة بالمنظومة القانونية.

كما تسعى إلى تنمية البحث العلمي القانوني الهادف، وتشجيع الدراسات الرصينة التي تعالج الإشكاليات التشريعية والقضائية، وتسهم في تطوير القوانين والسياسات العامة.

وتحرص كلية القانون – جامعة ذي قار، في إطار رسالتها، على بناء شخصية قانونية متكاملة لطلبتها، قائمة على الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية، وتعزيز ثقافة النزاهة والعدالة واحترام حقوق الإنسان، فضلًا عن الانفتاح على المحيط الأكاديمي والمجتمعي، وبناء شراكات علمية ومؤسسية فاعلة، بما يرسّخ مكانة الكلية بوصفها مؤسسة أكاديمية رائدة ومؤثرة في خدمة المجتمع والدولة.

ثانياً: كلمة عمادة كلية القانون – جامعة ذي قار حول برامج الدراسات العليا وآفاقها المستقبلية.

تضع عمادة كلية القانون في جامعة ذي قار برامج الدراسات العليا في قلب رؤيتها الاستراتيجية، باعتبارها الركيزة الأساسية لتطوير التعليم القانوني وإعداد باحثين وقانونيين متخصصين قادرين على الإسهام الفاعل في تطوير التشريعات، ودعم مؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون وخدمة المجتمع. وتعكس هذه البرامج الطموح المستمر للكلية في تحقيق الريادة العلمية على مستوى المحافظة والجامعات العراقية، وترسيخ مكانتها صرحًا أكاديميًا رائدًا ومتميزًا.

انطلاقًا من هذه الرؤية، أولت العمادة اهتمامًا متكاملاً بالجوانب العلمية والأكاديمية، عبر استقطاب كفاءات تدريسية عالية الخبرة ومتميزة، وتوفير برامج بحثية متقدمة، وتطبيق أعلى معايير الجودة الأكاديمية في المحاضرات والإشراف على الرسائل والأطاريح، بما يضمن مستوى علميًا رفيعًا يواكب المعايير الوطنية والدولية، ويؤهل الطلبة ليصبحوا رواد البحث العلمي القانوني ومساهمين فاعلين في تطوير المعرفة القانونية.

كما عملت العمادة على توفير بيئة جامعية متكاملة، تضم جناحًا مستقلًا لطلبة الدراسات العليا مزوّدًا بكل ما يلزم للدراسة والبحث، وقاعات محاضرات تدعم التعليم التفاعلي وورش العمل العلمية، إلى جانب مكتبة علمية متطورة رفدت بآلاف الكتب والمراجع القانونية الحديثة والدوريات والرسائل الجامعية، لتكون سندًا أساسيًا للبحث والابتكار القانوني، ما يضمن للطلبة مستوىً معرفيًا وعلميًا متميزًا يتفوق على مثيله في العديد من الكليات المناظرة.

وتنظر العمادة إلى المستقبل بتفاؤل وطموح، حيث تعمل على استحداث تخصصات دقيقة ومجالات بحثية جديدة، وتعزيز الشراكات العلمية والمجتمعية محليًا ودوليًا، ورفع مستوى الإنتاج البحثي القانوني بما يسهم في تطوير التشريعات والسياسات العامة، ويعزز قدرة الكلية على مواكبة التطورات القانونية المعاصرة وتقديم حلول مبتكرة للقضايا المجتمعية.

إن برامج الدراسات العليا في كلية القانون – جامعة ذي قار تجسد التزام العمادة بالتميز المستمر، من خلال الجمع بين الرؤية الأكاديمية العميقة، والبيئة البحثية المتطورة، والبنية التحتية المتميزة، والإدارة الداعمة، والآفاق المستقبلية الواعدة، بما يجعل الكلية صرحًا علميًا رائدًا في الدراسات القانونية، متميزًا بالريادة والإبداع والقدرة على صناعة الأثر العلمي والاجتماعي في المجتمع.

ثالثاً: أهداف دليل الدراسات العليا في كلية القانون – جامعة ذي قار.

يهدف دليل الدراسات العليا في كلية القانون – جامعة ذي قار إلى أن يكون مرجعًا شاملًا واستراتيجيًا لكل طلبة الدراسات العليا، يمكّنهم من فهم برامجهم الأكاديمية والتخطيط لمسيرتهم البحثية بوضوح وثقة، ويعزز قدرتهم على تحقيق التميز العلمي والمهني.

يسعى الدليل إلى تعريف الطلبة بكافة برامج الدراسات العليا، بما يشمل الماجستير والدكتوراه في قسمي القانون العام والخاص، مع توضيح المجالات البحثية والتخصصات الدقيقة، وشرح مفردات البرامج والوحدات الدراسية، وربطها بأهداف البحث العلمي والتطبيق القانوني. كما يوفر معلومات دقيقة عن شروط القبول، ونظام الدراسة، وآليات التقييم والامتحان التنافسي، والمخرجات العلمية المتوقعة، بما يمكّن الطالب من التخطيط الأكاديمي بشكل فعال.

ويولي الدليل أهمية كبيرة للتعرف على الكوادر التدريسية والإشراف الأكاديمي، بما يضمن توافر خبرات علمية عالية، وتوجيه أكاديمي فعّال للرسائل والأطاريح، ويتيح للطلبة الاستفادة من الخبرات المهنية في البحث والتحليل القانوني، وتعزيز قدرتهم على الابتكار في معالجة القضايا القانونية المعاصرة.

كما يسعى الدليل إلى تعريف الطلبة بالبيئة التعليمية والبحثية في الكلية، بما في ذلك المكتبة العلمية المجهزة بأحدث المراجع القانونية والدوريات، والجناح المستقل لطلبة الدراسات العليا، والقاعات المهيأة لإلقاء المحاضرات وورش العمل العلمية، وهو ما يهيئ الطلاب للعمل البحثي والدراسي في بيئة متكاملة تدعم الإبداع والابتكار.

ويؤكد الدليل أيضًا على أهمية الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية والنزاهة العلمية، وتعزيز مهارات البحث والتحليل القانوني، بما يسهم في إعداد كوادر قانونية كفؤة وقادرة على خدمة المجتمع والدولة، والمساهمة في تطوير التشريعات والسياسات القانونية.

إضافة إلى ذلك، يبرز الدليل الآفاق المستقبلية لبرامج الدراسات العليا، بما يشمل استحداث تخصصات دقيقة ومجالات بحثية جديدة، وتعزيز الشراكات العلمية، ورفع مستوى الإنتاج البحثي، بما يضمن للطلبة فرصًا متقدمة للإبداع والابتكار، ويعزز مكانة الكلية كصرح أكاديمي رائد، وكمركز للتميز في الدراسات القانونية على مستوى المحافظة والجامعات العراقية.

بهذه الأهداف، يصبح دليل الدراسات العليا أداة استراتيجية شاملة، تربط بين التعليم الأكاديمي والبحث العلمي والقيم المهنية والآفاق المستقبلية، وتضمن أن تكون برامج الدراسات العليا في كلية القانون – جامعة ذي قار رافدًا مستدامًا للمجتمع القانوني، ومركزًا للريادة والابتكار والتميز الأكاديمي.

رابعاً: برامج الدراسات العليا في كلية القانون – جامعة ذي قار.

تولي كلية القانون في جامعة ذي قار اهتمامًا بالغًا ببرامج الدراسات العليا، انطلاقًا من قناعتها الراسخة بأن هذه البرامج تمثّل ركيزة أساسية في تطوير التعليم القانوني، وإعداد كوادر علمية وبحثية متخصصة قادرة على الإسهام الفاعل في تطوير الفكر القانوني، ودعم مؤسسات الدولة والسلطة القضائية، ومواكبة التطورات التشريعية والقضائية المتسارعة على المستويين الوطني والدولي. وتقدّم الكلية حاليًا برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في التخصصات الآتية:

- قسم القانون العام (ماجستير – دكتوراه).
- قسم القانون الخاص (ماجستير – دكتوراه).

وقد صُمِّمت هذه البرامج وفق مناهج علمية رصينة تجمع بين العمق النظري والتطبيق العملي، وتركّز على تنمية مهارات البحث العلمي المتقدم، وتعزيز القدرات التحليلية والنقدية لدى طلبة الدراسات العليا، بما يمكّنهم من دراسة الإشكاليات القانونية المعاصرة ومعالجتها بأسلوب علمي منهجي. كما تهدف هذه البرامج إلى تأهيل الطلبة للإسهام في تطوير التشريعات والسياسات القانونية، ودعم العمل القضائي والاستشاري، ورفد الجامعات ومراكز البحث العلمي بكفاءات أكاديمية متخصصة.

وتتميّز برامج الدراسات العليا في كلية القانون – جامعة ذي قار بالتنوّع في مفرداتها العلمية، وشمولها لأهم فروع القانون العام والخاص، بما يتيح للطلبة فرصًا واسعة للتخصص الدقيق، ويعزّز من قدرتهم على مواكبة متطلبات العمل الأكاديمي والمهني.

كما تحرص الكلية على تحديث مفردات هذه البرامج بصورة دورية، بما ينسجم مع المستجدات التشريعية والفقهية والقضائية، وبما يحقق الجودة والرصانة الأكاديمية.

وفي إطار رؤيتها الاستراتيجية وخططها المستقبلية، تسعى الكلية في القريب العاجل إلى استحداث برامج دراسات عليا أخرى وتخصصات قانونية دقيقة، استجابةً لحاجات المجتمع ومتطلبات الدولة، وبما يسهم في تعزيز مكانتها العلمية وترسيخ ريادتها في مجال الدراسات العليا على مستوى المحافظة والجامعات العراقية.

كما أخذت عمادة كلية القانون – جامعة ذي قار على عاتقها تهيئة بيئة جامعية وبحثية مناسبة لطلبة الدراسات العليا، من خلال تخصيص جناح مستقل لطلبة الدراسات العليا يوفر الأجواء العلمية الملائمة للدراسة والبحث، ويسهم في تعزيز التواصل الأكاديمي بين الطلبة والأساتذة المشرفين، بما ينعكس إيجابًا على مستوى التحصيل العلمي وجودة النتاج البحثي.

وفي السياق ذاته، أولت العمادة اهتمامًا خاصًا بالبنية التحتية العلمية، ولا سيما إعادة تأهيل المكتبة العلمية للكلية ورفدها بآلاف الكتب والمصادر القانونية الحديثة والمتخصصة في مختلف فروع القانون، فضلًا عن الدوريات العلمية والرسائل والأطاريح الجامعية، حتى غدت المكتبة بمستوى علمي ومعرفي متقدم، يفوق العديد من مكتبات الكليات المناظرة، لتشكّل ركيزة أساسية داعمة لبرامج الدراسات العليا والبحث العلمي في الكلية.

وتؤكد الكلية، من خلال برامج الدراسات العليا، التزامها بتوفير بيئة علمية وبحثية محفّزة تقوم على معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، وتسهم في إعداد جيل من الباحثين القانونيين القادرين على الإسهام بفاعلية في خدمة المجتمع، ودعم مؤسسات الدولة، وترسيخ مبادئ العدالة وسيادة القانون.

خامسًا: الشروط العامة للتقديم والقبول والمستمسكات المطلوبة في الدراسات العليا – كلية القانون / جامعة ذي قار.

تضع كلية القانون بجامعة ذي قار مجموعة من الشروط العامة التي يجب على كل متقدم لدراسة الماجستير أو الدكتوراه الالتزام بها، وذلك لضمان اختيار طلبة مؤهلين أكاديميًا وعمليًا، مع مراعاة القوانين والتعليمات الوزارية ذات الصلة وفي صدارتها (تعليمات الدراسات العليا لسنة ١٩٨٢، وتعليمات الدراسات العليا رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٠). ويجب على كل راغب بالتقديم متابعة بوابة الدراسات العليا في موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستمرار، كون هذه الشروط قابلة للتغيير والتحديث سنويًا.

١. الشروط العامة للتقديم والقبول:

- بالنسبة لدراسة الماجستير، يجب ان لا يقل معدل المتقدم، سواء كان موظفًا وفق تعليمات الإجازات الدراسية رقم ١٦٥ لسنة ٢٠١١ أو غير موظف، عن ٦٥٪ على قناة القبول العام. هذا الحد الأدنى يضمن أن يكون المتقدم مؤهلاً أكاديميًا لدخول الدراسات العليا واستكمال البرنامج بنجاح.

- بالنسبة لدراسة الدكتوراه، يشترط ان لا يقل معدل المتقدم، سواء للموظفين أو غير الموظفين، على جميع قنوات التقديم والقبول، عن ٧٠٪. هذا الشرط يعكس الحد الأدنى من المستوى الأكاديمي المطلوب لضمان قدرة الطالب على الانخراط في الدراسات العليا المتقدمة ومواكبة متطلبات البحث العلمي الصارمة.

- يشترط في المتقدم لدراسة الدكتوراه من الموظفين المرشحين وفق تعليمات الإجازات الدراسية رقم ١٦٥ لسنة ٢٠١١، باستثناء منتسبي وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والتربية والمؤسسات التي تخضع لقانون الخدمة الجامعية، أن يكون لديه خدمة وظيفية فعلية لمدة سنتين بعد حصوله على آخر شهادة علمية، مع ضرورة التفرغ التام للدراسة. ويتم احتساب مدة الخدمة الوظيفية لغرض التقديم من تاريخ صدور الأمر الجامعي الخاص بمنح الشهادة، بما يضمن تحقيق الخبرة العملية المطلوبة لدعم التخصص الأكاديمي في مرحلة الدكتوراه.

- يحق للمتقدمين لدراسة الدكتوراه من الموظفين المرشحين وفق تعليمات الإجازات الدراسية رقم ١٦٥ لسنة ٢٠١١، والذين حصلوا على شهادة الماجستير من داخل العراق حصراً، ولم يشملهم قانون الخدمة الجامعية، وحصلوا على شهادتهم ضمن المدة المحددة دون أي تمديد ، وحصلوا على تقدير لا يقل عن جيد جداً، التقديم مباشرة لدراسة الدكتوراه استناداً إلى قانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٩.

- يشترط في المتقدم لدراسة الماجستير من الموظفين المرشحين وفق تعليمات الإجازات الدراسية رقم ١٦٥ لسنة ٢٠١١ أو وفق قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢٠، أن تكون لديه خدمة وظيفية فعلية لمدة سنتين بعد حصوله على آخر شهادة، مع ضرورة التفرغ التام للدراسة، ويتم احتساب مدة الخدمة من تاريخ التخرج على أن تكون الشهادة محتسبة ومعتمدة من قبل جهة الانتساب.

- على المتقدم لدراسة الدكتوراه من غير المشمولين بأحكام قانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٨ (قانون الخدمة الجامعية المعدل) تحقيق شرط الخدمة ضعف مدة الدراسة بعد الحصول على الشهادة، وذلك وفق التعهد المرافق لتعليمات الإجازات الدراسية رقم ١٦٥ لسنة ٢٠١١، لضمان الجاهزية الأكاديمية والمهنية للدراسة في مستوى الدكتوراه.

- يكون التقديم لجميع برامج الدراسات العليا إلكترونيًا (Online) ومن خلال الموقع الرسمي للجامعات(adm.rdd.edu.iq) :، بما يسهل على المتقدمين إجراء جميع الإجراءات المطلوبة بسرعة ودقة، ويضمن توثيق جميع البيانات إلكترونيًا.

- عدم السماح بالتقديم للدراسات العليا داخل العراق لمن سبق أن قبل بالدراسات العليا داخل العراق أو خارجه، وتم إنهاء علاقته بالدراسة لأسباب يُعزى إليها تقصيره أو تركه الدراسة لأسباب غير مشروعة، مثل الغش أو التزوير، وفقًا للأعمام المرقم ب ت ٥/١١٨٨٠ بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٧.

- يشترط في جميع المتقدمين اجتياز الاختبارات الوطنية التالية، مع مراعاة جميع الضوابط والآليات والدرجات والتوقيتات الوزارية المعتمدة: الاختبار الوطني الموحد الخاص باللغة الإنجليزية.

-والاختبار الوطني العراقي لكفاءة الحاسوب، مع استثناء المكفوفين وضعاف السمع والصم والبكم عند التقديم على مقاعد ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة. الاختبار الوطني الموحد للغة العربية.

- ان لا تزيد نسبة المقاصة العلمية عن ٤٠٪ من مواد السنة التحضيرية (٣٦) للدراسة العليا التي سيقبل فيها المتقدم. وفي حال التقديم لدراسة الدكتوراه، يجب ألا تتجاوز المقاصة العلمية من مواد المرحلتين السابقة (البكالوريوس والماجستير) ٤٠٪ من متطلبات برنامج الدكتوراه. ويطبق نفس المبدأ على جميع برامج الدراسات العليا الأخرى.

- عدم السماح بالتقديم لأي من ذوي: العميد ، معاوني العميد ، رئيس القسم ، وأعضاء الهيئة التدريسية في القسم العلمي المعني بالدراسة، أثناء فترة التكليف، بما يشمل الأقارب حتى الدرجة الرابعة، علما ان المشمولين بالفقرة انفا هم (الأبوان والاولاد وان نزلوا، الجد والجدات والاخوة والاخوات واولاد الاخوة والاخوات، الاعمام والعمات، الاخوال والخالات، ذوي الارحام) باستثناء المتقدمين للتخصصات النادرة التي لا يتوافر لها بديل في القسم العلمي المعني.

- يحق للطلاب الأجانب الذين لديهم إقامة لأكثر من ثلاث سنوات أو أحد الأبوين لهم الجنسية العراقية التقديم والتنافس مع الطلبة العراقيين، وفقًا لجميع الضوابط والشروط، مع ضرورة تقديم إقامة سارية وجواز سفر نافذ.

٢. المستمسكات المطلوبة أثناء التقديم:

- وثيقة أو كتاب تأييد تخرج لأغراض التقديم لدراسة الدكتوراه، معنون للجهة المطلوب التقديم إليها، مثبت فيه المعدل رقماً وكتابة، ومطابقة الخلفية العلمية من خلال تقديم وثائق التخرج للبكالوريوس والماجستير، إضافة إلى شهادة المعادلة والجدارية الصادرة من دائرة البعثات والعلاقات الثقافية بالنسبة للمتقدمين من جامعات غير عراقية.
- وثيقة أو كتاب تأييد التخرج لأغراض التقديم لدراسة الماجستير، مثبت فيهما معدل التخرج ومعدل الطالب الخريج الأول على الدفعة، للدورين الأول والثاني، وللدراستين الصباحية والمسائية.
- كتاب عدم ممانعة للموظفين، موقع من الجهة المختصة، مع ضرورة إحضار الإجازة الدراسية خلال ٩٠ يومًا من صدور الأوامر الجامعية، وبخلافه تنتهي علاقة الطالب بالدراسة.
- شهادة الحصول على درجة النجاح في الاختبارات الوطنية: اللغة الإنجليزية، كفاءة الحاسوب، واللغة العربية، وفق الضوابط والآليات الوزارية المبلغة.
- اعتماد التصاريح الأمنية لجميع المتقدمين المقبولين، وفق الكتاب المرقم ب ت ٥/٤٠٨٦ لسنة ٢٠١٩، من القبول وحتى المباشرة بالدراسة.
- ملء استمارات التقديم الرسمية، نموذج رقم (٥٠٠) وصحيفة الأعمال نموذج رقم (٥٠١)، مع عدم الشطب أو الحك أو التحبير، وتصديق الاستمارات الخاصة بذوي الشهداء، السجناء السياسيين، المتضررين من العمليات الحربية، وذوي الإعاقة، حسب القوانين واللوائح النافذة.
- تعهد من المتقدمين على النفقة الخاصة بدفع الأجور المترتبة عليهم عن الدراسة عند القبول، على دفعتين (الفصل الأول والفصل الثاني)، مع الالتزام بالإجراءات التي يحددها مجلس الجامعة.
- البطاقة الوطنية الموحدة أو بطاقة السكن أو تأييد السكن، مع صورتين ملونتين.
- إجراء فحص تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية للمقبولين، وفق الآليات المبينة بالكتب المرقمة ب ت ٥/٨٠٤٤ و٥/٨٣٤٣ لسنة ٢٠٢٤، وإلا يُلغى قبولهم.

ملاحظة: هذه الشروط والمستمسكات قابلة للتغيير والتحديث المستمر من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. لذا يجب على كل راغب بالتقديم متابعة بوابة الدراسات العليا على الموقع الرسمي للوزارة بشكل دوري قبل استكمال إجراءات التقديم لضمان الالتزام الكامل بكافة المتطلبات الحديثة.

سادساً: الامتحان التنافسي ومعايير المفاضلة بين المتقدمين.

يُعدّ الامتحان التنافسي من المتطلبات الأساسية المعتمدة في إجراءات القبول بالدراسات العليا في كلية القانون – جامعة ذي قار، إذ يُشترط على جميع المتقدمين المشاركة فيه وتحقيق شرط النجاح، وتحدَّد آلية إجرائه وتنظيمه ومراحله وفقًا للأعمامات والتعليمات الوزارية النافذة.

ويُستثنى من شرط النجاح المشار إليه أعلاه المتقدمون على مقاعد ذوي الامتيازات من المشمولين بأحكام قانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦، وأحكام قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية المعدل رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٥، على أن يكون اشتراك هذه الفئات في الامتحان التنافسي إلزاميًا، ويجري قبولهم بالاعتماد على المعدل التفاضلي والأولوية في القبول، لا على شرط النجاح في الامتحان التنافسي.

وتجري كليتنا الامتحان التنافسي للمتقدمين للدراسات العليا وفق الموعد المحدد وزاريًا، ويمتد الامتحان لمدة ثلاث ساعات متواصلة، وتكون الدرجة الكلية المخصصة له (١٠٠) درجة. ويُجرى الامتحان بصورة منفصلة لكل من قسم القانون العام وقسم القانون الخاص.

بحيث يركز كل امتحان على المقررات الأساسية المعتمدة للقسم المعني، مع توزيع الدرجات على المواد وفق الأوزان المحددة في هذا الدليل. ويُراعى في الامتحان قياس مستوى الفهم العلمي والقدرة التحليلية، وربط الجوانب النظرية بالتطبيقات العملية للنصوص القانونية، ويتم تقييم أداء المتقدمين بدقة وموضوعية استنادًا إلى الدرجات المخصصة لكل مقرر، وعلى النحو الاتي:

١. مقررات الامتحان التنافسي للدراسات العليا – قسم القانون العام:

يُجرى الامتحان التنافسي للمتقدمين إلى الدراسات العليا في قسم القانون العام بصورة مستقلة، ويُبنى محتواه العلمي على مجموعة من المقررات الأساسية التي تمثل الركائز المعرفية والمنهجية لتخصص القانون العام، وتغطي مجالاته الدستورية والجزائية والإدارية والدولية. ويهدف هذا الامتحان إلى قياس مستوى الإحاطة العلمية لدى المتقدم، وقدرته على التحليل القانوني، واستيعاب النظريات العامة وربطها بالتطبيقات العملية، فضلًا عن تقييم قابليته البحثية للدراسة في مرحلة الدراسات العليا. وتوزع درجة الامتحان الكلية البالغة (١٠٠) درجة على المقررات الآتية:

- يشمل مقرر **القانون الدستوري** دراسة معمقة للنظرية العامة للدولة، من حيث نشأتها وأركانها ووظائفها، والنظرية العامة للدستور، بما في ذلك مفهوم الدستور وأنواعه وطرق وضعه وتعديله، فضلًا عن دراسة الدساتير العراقية المتعاقبة وتحليل بنيتها ومبادئها الأساسية. كما يتناول المقرر الأنظمة السياسية المقارنة، مع التركيز على أساليب تنظيم السلطة والعلاقة بين السلطات العامة، إضافة إلى دراسة حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية بوصفها الأساس الدستوري لحماية الحريات العامة وضمان سيادة القانون. ويُخصص لهذا المقرر وزن نسبي مقداره (٢٠) درجة من مجموع درجة الامتحان التنافسي.

- أما مقرر **القانون الجنائي**، فيُعد من المقررات المحورية في الامتحان التنافسي لقسم القانون العام، إذ يغطي علم الإجرام والعقاب من حيث المفاهيم الأساسية وأسباب الجريمة وأهداف العقوبة ووظائفها، فضلًا عن دراسة قانون العقوبات في قسميه العام والخاص، بما يشمله من القواعد العامة للمسؤولية الجزائية وأركان الجريمة وأنواعها، وكذلك الجرائم المقررة بنصوص خاصة. كما يتناول المقرر أصول المحاكمات الجزائية، وما يرتبط بها من إجراءات الدعوى الجزائية وضمانات المتهم، إلى جانب أصول التحقيق والطب العدلي بوصفها أدوات مساندة لكشف الحقيقة في المجال الجزائي. ويُخصص لهذا المقرر وزن نسبي مقداره (٣٠) درجة من مجموع درجة الامتحان التنافسي.

- ويشمل مقرر **القانون الإداري** دراسة النظرية العامة للقانون الإداري، بما تتضمنه من تنظيم الإدارة العامة، وأعمالها، ووسائلها، وعلاقتها بالأفراد، إضافة إلى دراسة القضاء الإداري من حيث نشأته واختصاصاته ودوره في حماية المشروعية الإدارية وضمان حقوق الأفراد في مواجهة الإدارة. ويهدف هذا المقرر إلى قياس قدرة المتقدم على استيعاب المبادئ الأساسية التي تحكم النشاط الإداري للدولة، وفهم آليات الرقابة القضائية على أعمال الإدارة. ويُخصص لهذا المقرر وزن نسبي مقداره (٢٥) درجة من مجموع درجة الامتحان التنافسي.

- أما مقرر **القانون الدولي العام**، فيتناول النظرية العامة للقانون الدولي العام، من حيث مصادره، وأشخاصه، وقواعده الأساسية، وآليات تنفيذه في المجتمع الدولي، فضلًا عن دراسة المنظمات الدولية من حيث نشأتها وبنيتها القانونية واختصاصاتها ودورها في تنظيم العلاقات الدولية وتعزيز التعاون بين الدول. ويهدف هذا المقرر إلى تقييم مدى إدراك المتقدم لطبيعة النظام القانوني الدولي وتفاعله مع الأنظمة القانونية الوطنية. ويُخصص لهذا المقرر وزن نسبي مقداره (٢٥) درجة من مجموع درجة الامتحان التنافسي.

٢. مقررات الامتحان التنافسي للدراسات العليا – قسم القانون الخاص:

يُجرى الامتحان التنافسي للمتقدمين إلى الدراسات العليا في قسم القانون الخاص بصورة مستقلة، ويرتكز على مقررات أساسية تمثل البنية العلمية لتخصص القانون الخاص، بما يغطي مجالات القانون المدني والتجاري والشريعة الإسلامية والقانون الدولي الخاص. ويهدف الامتحان إلى قياس عمق المعرفة القانونية لدى المتقدم، وقدرته على التحليل والتطبيق، ومدى استعداده للبحث العلمي المتخصص في مجالات القانون الخاص. وتوزع درجة الامتحان الكلية البالغة (١٠٠) درجة على المقررات الآتية:

- يشمل مقرر **القانون المدني** الدراسة التفصيلية للمدخل إلى دراسة القانون، وما يتضمنه من القواعد العامة والنظرية القانونية، إضافة إلى النظرية العامة للالتزامات من حيث مصادر الالتزام وأحكامه وآثاره، فضلًا عن دراسة العقود المدنية المسماة، والحقوق العينية، وما يرتبط بها من أحكام تتعلق بالملكية والحقوق المتفرعة عنها. ويُعد هذا المقرر الأساس النظري والعملي لبقية فروع القانون الخاص، ويُخصص له وزن نسبي مقداره (٣٠) درجة من مجموع درجة الامتحان التنافسي.

- أما مقرر **القانون التجاري**، فيتناول النظرية العامة للقانون التجاري، ومبادئه الأساسية التي تحكم المعاملات التجارية، إضافة إلى دراسة العقود التجارية والبيوع البحرية، والعمليات المصرفية، والشركات التجارية بمختلف أنواعها، فضلًا عن دراسة الأوراق التجارية وما تتميز به من خصائص قانونية.

ويهدف هذا المقرر إلى قياس فهم المتقدم لطبيعة النشاط التجاري وأحكامه القانونية الحديثة. ويُخصص له وزن نسبي مقداره (٣٠) درجة من مجموع درجة الامتحان التنافسي.

- ويشمل مقرر **الشريعة الإسلامية** دراسة المدخل إلى الشريعة الإسلامية، ومصادرها وأحكامها العامة، إضافة إلى دراسة الأحوال الشخصية، ولاسيما أحكام الزواج والطلاق وآثارهما، فضلًا عن دراسة الوصايا والمواريث والوقف، بوصفها من الموضوعات الأساسية ذات الأثر المباشر في تنظيم العلاقات الأسرية والمالية. ويُخصص لهذا المقرر وزن نسبي مقداره (٢٠) درجة من مجموع درجة الامتحان التنافسي.

- أما مقرر **القانون الدولي الخاص**، فيتناول الدراسة التفصيلية لأحكام الجنسية العراقية والمقارنة، وأحكام الموطن في القانون الدولي الخاص، ومركز الأجانب، إضافة إلى قواعد تنازع الاختصاص التشريعي الدولي وتنازع الاختصاص القضائي الدولي، وآليات تنفيذ الأحكام الأجنبية. ويهدف هذا المقرر إلى قياس قدرة المتقدم على استيعاب المشكلات القانونية ذات العنصر الأجنبي ومعالجتها وفق القواعد المعتمدة. ويُخصص لهذا المقرر وزن نسبي مقداره (٢٠) درجة من مجموع درجة الامتحان التنافسي.

٣. كما تجرى مقابلة لتحديد أهلية المرشح للقبول في الدراسات العليا، تتولاها لجنة مختصة، وتهدف إلى التحقق من سلامته البدنية والعقلية والنفسية، وبما يتناسب مع اختصاصه العلمي المرشح للقبول فيه. وتجرى المقابلة وفق الموعد المحدد لها، ويتم الإعلان عن زمانها ومكانها، فضلاً عن نشر خارطة الجلوس الخاصة بأداء الامتحان التنافسي، على موقع الكلية قبل موعد أداء الامتحان.

٤. أما معايير المفاضلة بين المتقدمين، فقد جرى اعتمادها وفق صيغ ومعادلات دقيقة تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة بين المتقدمين، ولاسيما في ظل اختلاف الجامعات والدفعات وأنظمة الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

- يُحتسب معدل أساس المفاضلة بالنسبة للمتقدمين لدراسة الدكتوراه وفق المعادلة الآتية: معدل أساس المفاضلة = (٦٠٪ من معدل شهادة الماجستير) + (٤٠٪ من درجة الامتحان التنافسي). ولغرض تقليل التباين في معدلات تخرج المتقدمين لدراستي الدبلوم العالي والماجستير، سواء من دفعات مختلفة أو من جامعات مختلفة، فضلًا عن التفاوت بين خريجي الدفعة الواحدة في الجامعات الحكومية والأهلية، يُعتمد في احتساب معدل أساس المفاضلة للمتقدمين لدراستي الدبلوم العالي والماجستير على المعدل النسبي، وذلك وفق المعادلة الآتية: معدل أساس المفاضلة = (٧٠٪ من المعدل النسبي للمتقدم) + (٣٠٪ من درجة الامتحان التنافسي).
- ويُحتسب المعدل النسبي للمتقدم بالاعتماد على معدل تخرج الطالب الأول على الدفعة الواحدة (للدورين الأول والثاني، وللدراستين الصباحية والمسائية) في القسم الذي تخرج منه المتقدم، ومعدل تخرج المتقدم نفسه، وذلك وفق المعادلة التالية: المعدل النسبي للمتقدم = (معدل المتقدم × ١٠٠) ÷ معدل الطالب الأول.
- وفي حالة كون المتقدم للدراسات العليا من الحاصلين على شهاداتهم من جامعات خارج العراق، وكانت شهادته معادلة من قبل دائرة البعثات والعلاقات الثقافية، فيُستخدم في المعادلة معدل الطالب الأول على دفعة القسم العلمي المتقدم للدراسة فيه لسنة معادلة الشهادة من قبل الوزارة، على أن يُحتسب معدل المتقدم وفق المعدل الممنوح له من دائرة البعثات والعلاقات الثقافية.
- أما في حالة كون المتقدم للدراسات العليا إلى معاهد ومراكز الدراسات العليا في جامعتي بغداد والنهرين، فيُستخدم معدل الطالب الأول على دفعة القسم العلمي من الكليات المناظرة لاختصاصه في جامعتي بغداد والنهرين لسنة تخرج المتقدم.
- وفي حالة كون المتقدم إلى معهد العلمين للدراسات العليا، فيُستخدم معدل الطالب الأول على دفعة القسم العلمي من الكليات المناظرة لاختصاصه في جامعة الكوفة لسنة تخرج المتقدم، مع مراعاة الحالات الآتية:

إذا كان معدل المتقدم أقل من أو يساوي معدل الطالب الأول على الدفعة في القسم العلمي المتقدم إليه، تستخدم المعادلة الخاصة باحتساب المعدل النسبي المشار إليها أعلاه، أما إذا كان معدل المتقدم أعلى من معدل الطالب الأول على الدفعة في القسم العلمي المتقدم إليه، فتستخدم المعادلة الخاصة باحتساب المعدل النسبي للمتقدم كما وردت في التعليمات المعتمدة.

- وفي حالة كون المتقدم لدراسة الماجستير من حملة شهادة الدبلوم العالي ذات التخصص للبكالوريوس، فيُحتسب معدل تخرج المتقدم في معادلة احتساب المعدل النسبي بنسبة مجموع (٦٠٪ من معدل البكالوريوس + ٤٠٪ من معدل الدبلوم العالي).

- وفيما يخص الطالب الأول على القسم في الكليات الحكومية، الخريج على الدفعة وللدورين الأول والثاني للدراسة الصباحية حصراً، والمتقدم لدراسة الماجستير في القسم العلمي الذي تخرج منه داخل العراق حصراً، فيُمنح (٦) درجات مفاضلة تضاف إلى معدل أساس المفاضلة، شريطة عدم شموله بامتيازات أخرى، مع خضوعه لبقية شروط التقديم والقبول المبينة في هذه الضوابط.

- كما يُمنح منتسبو تشكيلات دوائر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات العراقية الحكومية، الحاصلون على شهادة الماجستير والمتقدمون لدراسة الدكتوراه من حملة الألقاب العلمية (مدرس مساعد، مدرس، أستاذ مساعد).

والصادرة بموجب أوامر جامعية أو وزارية، درجات مفاضلة تضاف إلى معدل أساس المفاضلة، وبواقع (٦) درجات للأستاذ المساعد، و(٤) درجات للمدرس، و(٢) درجتين للمدرس المساعد، شريطة عدم شمولهم بامتيازات أخرى، مع خضوعهم لجميع شروط التقديم والقبول الأخرى المبينة بموجب هذه الضوابط.

٥. اعلان النتائج والمباشرة، تعلن نتائج الامتحان الأولي للمتقدمين إلى الدراسات العليا بصورةٍ أولية عبر المنصات الإعلامية الرسمية للكلية، لغرض إطلاع الطلبة على نتائجهم بشكل مبدئي. على أن تعلن النتائج النهائية والمعتمدة حصراً عبر الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي / بوابة الدراسات العليا. وبناءً على النتائج النهائية، تصدر الأوامر الجامعية الخاصة بالقبول، ويتم تحديد موعد مباشرة الطلبة المقبولين في دراستهم، وفقاً للتقويم الجامعي الوزاري المعتمد لطلبة الدراسات العليا.

وفيما يخص الانتظام في الدوام، إذا تجاوزت غيابات الطالب في أي مادة دراسية ضعف عدد الساعات الأسبوعية المقررة لتلك المادة، يُعد تسجيل الطالب ملغياً في تلك المادة. ولا يجوز تأجيل دراسة الطالب في الدراسات العليا إلا لأسباب قاهرة خارجة عن إرادته، وليس له أي دخل في حدوثها، وتقتصر هذه الأسباب على حالة المرض المؤيدة بتقرير طبي رسمي صادر عن جهة مختصة. ويتم تأجيل الدراسة بناءً على توصية مجلس الكلية ومصادقة رئيس الجامعة، ووفقاً للضوابط والتعليمات النافذة.

سابعاً: النظام الدراسي والمقررات العلمية والامتحانات.

يُعدّ النظام الدراسي والمقررات العلمية وآليات التقييم والامتحانات من الركائز الأساسية التي تقوم عليها برامج الدراسات العليا، لما لها من أثر مباشر في بناء شخصية الباحث، وصقل قدراته العلمية والمنهجية، وتعزيز مهاراته في التحليل والاستدلال والبحث المتعمق. وانطلاقاً من هذا الأساس، حرصت كلية القانون / جامعة ذي قار على اعتماد نظام دراسي رصين، ومقررات علمية ذات خصوصية تتلاءم مع طبيعة الدراسات القانونية، فضلاً عن نظام تقييم وامتحانات يوازن بين الجانبين النظري والبحثي، وبما ينسجم مع تعليمات الدراسات العليا النافذة والمعايير الأكاديمية المعتمدة محلياً ودولياً. ويهدف هذا التنظيم إلى تحقيق الانضباط الأكاديمي، وضمان جودة المخرجات العلمية، وتوفير بيئة دراسية محفِّزة تسهم في إعداد باحثين قانونيين يمتلكون الكفاءة العلمية والقدرة على الإسهام الفاعل في تطوير المعرفة القانونية وخدمة المجتمع.

١. النظام الدراسي المعتمد في برامج الدراسات العليا:

تعتمد كلية القانون / جامعة ذي قار في برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) النظام الدراسي الفصلي (نظام الكورسات)، إذ يُعدّ كل فصل دراسي وحدةً دراسية مستقلة من حيث متطلبات الدراسة والتقييم والامتحانات. ويأتي اعتماد هذا النظام انسجاماً تاماً مع تعليمات الدراسات العليا لسنة ١٩٨٢ وتعليمات الدراسات العليا رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٠. وقد نصّت المادة (العشرون) من تعليمات الدراسات العليا لسنة ١٩٨٢ على: (تقسيم السنة التقويمية للدراسات العليا إلى فصلين دراسيين، وتحتسب الوحدة الفصلية بجهد ساعة نظرية أسبوعياً ولمدة (١٥) أسبوعاً)، وبذلك تبنى الخطة الدراسية لبرامج الدراسات العليا على أساس وحدات فصلية تضمن التدرّج العلمي والبحثي للطالب، وتكفل تحقيق الأهداف الأكاديمية للبرنامج.

٢. المقررات العلمية الدراسية:

تحدَّد مواصفات المقررات الدراسية (الكورسات) في برامج الدراسات العليا وفق ضوابط علمية وأكاديمية دقيقة، تراعي طبيعة التخصص القانوني وخصوصيته، وذلك على النحو الآتي:

- تحدَّد أسماء المقررات الدراسية ومفرداتها العلمية من قبل اللجان المختصة في القسم العلمي المختص، وتعرض للمصادقة من رئاسة القسم ومجلس الكلية، بما يضمن انسجامها مع متطلبات البرنامج الأكاديمي وخططه العلمية المعتمدة.
- تكون موضوعات المقرر الدراسي متعمقة في حقل الاختصاص القانوني، ومتكاملة فيما بينها، بما يسهم في بناء معرفة قانونية رصينة ويحقق الأهداف العلمية والبحثية للمقرر.
- تراعى في إعداد المقررات الدراسية مواكبة التطورات القانونية المعاصرة وروح العصر، مع الاعتماد على أحدث المصادر والمراجع والدوريات والمجلات العلمية المحكمة، وبما يفتح آفاقاً بحثية جديدة تمكّن الطالب من التعمق في البحث والتحليل القانوني.
- تتضمن الخطة الدراسية خلال العام الدراسي حلقة دراسية واحدة (سيمنار) على الأقل لكل طالب، يُحدِّد موضوعها الأستاذ المختص، ويقوم الطالب بإعدادها وتقديمها للبحث والمناقشة العلمية أمام زملائه من طلبة الدراسات العليا والأساتذة المختصين في القسم.
- يلتزم الأستاذ أثناء المحاضرات بإرشاد الطالب إلى أهم المصادر والمراجع والمجلات العلمية المعتمدة في المقرر، بوصفها منطلقاً أساسياً للدراسة، على أن يقوم الطالب بالرجوع إليها والتوسع فيها بجهوده الذاتية.
- يُفترض أن يكون جهد طالب الدراسات العليا في الدراسة والتتبع العلمي لموضوعات المقرر لا يقل عن جهد الأستاذ التدريسي، بل قد يزيد عليه، إذ يتوجب على الطالب دراسة جميع المصادر والمراجع من كتب ومجلات ودوريات أرشد إليها كحد أدنى، لاستكمال الإطار العلمي الذي يُقدَّم في المحاضرة.
- يلتزم الطالب بتقديم بحث علمي أو المشاركة في حلقة دراسية واحدة على الأقل خلال الفصل الدراسي، وذلك بتكليف وتحديد من الأساتذة ذوي العلاقة بالمقرر الدراسي، ويُعرض هذا النشاط للمناقشة العلمية، ويكون لتقييمه أثر مباشر في النتيجة النهائية للطالب.

٣. خصوصية المقررات العلمية الدراسية في كلية القانون :

تتميّز برامج الدراسات العليا في كليات القانون، بخصوصية علمية ومنهجية واضحة في طبيعة المقررات الدراسية وآليات تقويمها، تنبع من طبيعة العلوم القانونية القائمة على التحليل العميق للنصوص التشريعية، والاجتهادات الفقهية، والاتجاهات القضائية، فضلاً عن الربط بين النظرية والتطبيق. وانطلاقاً من ذلك، ينقسم المقرر العلمي الدراسي في برامج الدراسات العليا إلى قسمين رئيسين، يؤدي كل منهما دوراً تكاملياً في بناء المستوى العلمي الشامل للطالب:

المقرر الخاص: وهو المقرر المرتبط بكل مادة دراسية على حدة، ويُعنى بالتعمق في موضوعات دقيقة ضمن حقل اختصاص قانوني محدد، بما يسهم في ترسيخ المعرفة التخصصية لدى طالب الدراسات العليا، وتنمية قدراته التحليلية والبحثية. ويتغير هذا المقرر من عام دراسي إلى آخر وفق خطة علمية مدروسة يُعدّها الأستاذ المكلف بتدريس المادة، على أن تراعي هذه الخطة المستجدات التشريعية، والتطورات الفقهية والاجتهادات القضائية، فضلاً عن الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي القانوني.

وتعرض مفردات المقرر الخاص وخطته العلمية على اللجنة المختصة في القسم العلمي المختص لإقرارها والمصادقة عليها، بما يضمن تجديد المحتوى العلمي واستمرارية ارتباطه بحاجات البحث القانوني المعاصر.

وفي إطار تنظيم مفردات المقرر الخاص وتوزيع وحداته الدراسية، تعتمد في **قسم القانون العام** مقررات علمية تتوزع وحداتها الدراسية على النحو الآتي: القانون الدستوري بثلاث وحدات دراسية، والقانون الجنائي بثلاث وحدات دراسية، والقانون الدولي بثلاث وحدات دراسية، والقانون الإداري بثلاث وحدات دراسية، فضلاً عن اللغة الإنجليزية (المادة العلمية) بوحدة دراسية واحدة، ومنهج البحث العلمي بوحدة دراسية واحدة، إضافة إلى قواعد اللغة الإنجليزية. وتدرّس هذه المقررات في الفصل الدراسي الأول، وتكرر في الفصل الدراسي الثاني، مع إضافة مادة أخلاقيات البحث العلمي ضمن متطلبات الفصل الثاني.

أما المقرر الخاص في **قسم القانون الخاص**، فيتضمن مقررات علمية تتناسب مع طبيعة الاختصاص، وتوزع وحداتها الدراسية على النحو الآتي: القانون المدني بثلاث وحدات دراسية، والقانون التجاري بثلاث وحدات دراسية، والقانون الدولي الخاص بثلاث وحدات دراسية، والشريعة الإسلامية بوحدتين دراسيتين، إضافة إلى منهج البحث العلمي بوحدة دراسية واحدة، واللغة الإنجليزية (المادة العلمية) بوحدة دراسية واحدة، وقواعد اللغة الإنجليزية. وتعتمد ذات المقررات في الفصل الدراسي الثاني، مع إضافة مادة أخلاقيات البحث العلمي، بما يعزز البعد القيمي والمنهجي في البحث القانوني.

ويهدف هذا التنظيم إلى تحقيق التكامل بين الجوانب النظرية والمنهجية، وتمكين الطالب من الإحاطة الدقيقة بموضوعات اختصاصه، وبناء قاعدة علمية متينة تؤهله للبحث المتقدم والكتابة الأكاديمية الرصينة.

المقرر العام: يُعدّ المقرر العام من الركائز الأساسية والسمات المميِّزة لبرامج الدراسات العليا في كلية القانون/ جامعة ذي قار، إذ لا يقتصر دوره على قياس تحصيل الطالب في مادة دراسية محددة، وإنما يهدف إلى تقويم المستوى العلمي الشامل للطالب، ومدى تمكنه من أدوات البحث والتحليل القانوني، وقدرته على الربط المنهجي بين فروع القانون المختلفة، واستيعاب الإطار النظري والعملي للاختصاص الذي ينتمي إليه.

ويُنظر إلى المقرر العام بوصفه أداة أكاديمية عليا تهدف إلى اختبار نضج الطالب العلمي والفكري، ومدى استعداده للانتقال إلى مرحلة البحث المتقدم، سواء في إعداد الرسالة أو الأطروحة، بعيداً عن أسلوب الحفظ أو الاستظهار، وبما ينسجم مع خصوصية الدراسات القانونية التي تقوم أساسًا على التحليل، والاستدلال، والمناقشة العلمية الرصينة.

ويجري الامتحان في المقرر العام بصيغة (امتحان شفوي) أمام لجنة ثلاثية مختصة من الأساتذة ذوي الخبرة العلمية والاختصاص الدقيق، تُشكَّل أصوليًا بقرار من القسم العلمي المختص، وبمصادقة الجهات المعنية. ويُعد هذا الامتحان الشفوي من أهم أدوات التقويم في الدراسات العليا، لما يتيحه من إمكانية الوقوف على المستوى الحقيقي للطالب وقدرته على عرض أفكاره بصورة علمية، والدفاع عنها بالحجج القانونية، وتحليل النصوص التشريعية والفقهية والقضائية، وربط الجوانب النظرية بالتطبيقات العملية.

وتتولى اللجنة الثلاثية تقييم أداء الطالب تقييمًا موضوعيًا شاملاً، يأخذ بنظر الاعتبار سلامة المنهج، ودقة التحليل، وعمق الفهم، والقدرة على الاستنباط القانوني، فضلاً عن مهارات الحوار العلمي وإدارة النقاش، بما يحقق الغاية الأساسية من المقرر العام في إعداد باحث قانوني كفوء يمتلك أدوات التفكير النقدي، وقادر على معالجة القضايا القانونية المعقدة بمستوى أكاديمي متقدم.

ويُحدَّد محتوى المقرر العام ومفرداته العلمية من قبل اللجان المختصة في كل قسم، وبما يحقق شمولية المعرفة القانونية والتكامل بين فروعها، على أن توزَّع هذه المفردات والمواد الدراسية على الفصلين الدراسيين الأول والثاني وفق ما تراه اللجان المختصة والقسم العلمي، وبما ينسجم مع الخطة الدراسية المعتمدة ومتطلبات البرنامج.

وفي قسم القانون العام، يتضمن المقرر العام مجموعة من المواد التي تشكّل الأساس النظري والتطبيقي للاختصاص، وتشمل: القانون الدستوري بما يتناول النظرية العامة للدولة، والنظرية العامة للدستور، والأنظمة السياسية، وحقوق الإنسان والديمقراطية؛ والقانون الجنائي، متضمنًا علم الإجرام والعقاب، وقانون العقوبات بقسميه العام والخاص، وأصول المحاكمات الجزائية، وأصول التحقيق والطب العدلي؛ والقانون الإداري، بما يشمل مبادئ القانون الإداري والقضاء الإداري؛ و القانون الدولي العام، الذي يتناول القواعد العامة للقانون الدولي والمنظمات الدولية، إضافة إلى المادة العلمية باللغة الإنجليزية. وتوزَّع هذه المواد بين الفصلين الدراسيين الأول والثاني وفق ما يقرره القسم العلمي المختص.

أما في قسم القانون الخاص، فيشتمل المقرر العام على مواد تعنى بالبناء المتكامل للاختصاص، وتشمل: القانون المدني، متناولًا المدخل لدراسة القانون، والالتزامات من حيث المصادر والأحكام، والعقود المدنية المسماة، والحقوق العينية؛ والقانون التجاري، بما يشمل مبادئ القانون التجاري، والعمليات المصرفية، والعقود التجارية ، والبيوع التجارية الدولية ، وقانون الشركات، والأوراق التجارية؛ إضافة إلى القانون الدولي الخاص، الذي يتناول موضوعات الجنسية، وتنازع الاختصاص التشريعي والقضائي، وتنفيذ الأحكام الأجنبية؛ و الشريعة الإسلامية، بما يشمل المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، وأحكام الزواج والطلاق وآثارهما ، والوصايا والمواريث والوقف، وأصول الفقه، إلى جانب المادة العلمية باللغة الإنجليزية. وتُوزَّع هذه المواد أيضًا على الفصلين الدراسيين الأول والثاني حسب ما يقرره القسم العلمي المختص.

ويجسّد هذا التنظيم الأكاديمي للمقرر العام خصوصية كلية القانون، ويؤكد حرصها على اعتماد آليات تقويم رصينة تسهم في تخريج طلبة دراسات عليا يمتلكون كفاءة علمية عالية، وقدرة بحثية متميزة، ومهارات تحليلية تؤهلهم للإسهام الفاعل في تطوير البحث القانوني وخدمة المنظومة القانونية على المستويين الأكاديمي والعملي.

٣. الامتحانات، والتقييم ، وتوزيع الدرجات:

يخضع طلبة الدراسات العليا في كلية القانون إلى نظام تقييم يهدف إلى قياس المستوى العلمي والبحثي للطالب بصورة دقيقة ومتوازنة، ويُؤدي الطلبة الامتحانات النهائية في المواد التي سجلوا فيها في نهاية كل فصل دراسي، ووفق الجداول الامتحانية المعلنة أصولياً. ويكون توزيع درجة كل مقرر علمي دراسي في برامج الدراسات العليا على النحو الآتي:

- (٤٠) درجة للامتحان التحريري في المقرر الخاص.
- (٤٠) درجة للامتحان الشفوي في المقرر العام.
- (٢٠) درجة للسعي الفصلي، ويشمل النشاطات الصفية، والبحوث، والامتحانات التحريرية خلال الفصل الدراسي.
- لا يُعدّ الطالب ناجحاً في أي مقرر دراسي ما لم يحصل على درجة لا تقل عن (٦٠)درجة.
- لا يُعدّ الطالب ناجحاً في السنة التحضيرية إلا إذا حقق معدلاً عاماً للفصلين الدراسيين لا يقل عن .(٧٠٪)
- يُفصل الطالب من الدراسة إذا فشل في أكثر من نصف مواد الفصل الدراسي الأول في الدور الأول، وذلك استناداً إلى تعليمات الدراسات العليا النافذة.

- استناداً إلى المادة (الرابعة والعشرون) من تعليمات الدراسات العليا، تعتمد التقديرات النهائية الآتية للدلالة على مستوى الطالب في كل مادة أو عند تقدير مستواه العام: ٩٠-١٠٠ ممتاز، ٨٠-٨٩ جيد جداً، ٧٠-٧٩ جيد، ٦٠-٦٩ مقبول، ٥٩ فما دون: راسب، يُمنح تقدير (مستوفي) في المواد التي يرى مجلس الكلية ضرورة حضور الطالب فيها فقط دون الحاجة إلى أداء الامتحان، كمتطلبات إضافية، على أن لا يدخل هذا التقدير ضمن احتساب المعدل العام.

ويأتي هذا النظام المتكامل في الدراسة والتقييم والامتحانات بما ينسجم مع المعايير الأكاديمية المعتمدة، ويهدف إلى إعداد باحثين قانونيين يمتلكون الكفاءة العلمية والقدرة البحثية الرصينة، بما يعزز مكانة كلية القانون / جامعة ذي قار في برامج الدراسات العليا على المستويين الوطني والدولي.

ثامناً: الرسالة / الأطروحة ومناقشتها.

تعدّ مرحلة إعداد الرسالة أو الأطروحة ومناقشتها الركيزة الجوهرية والأساس العلمي الأهم في برامج الدراسات العليا، إذ تمثّل المحطة النهائية التي يُتوّج بها المسار الأكاديمي والبحثي للطالب، والمؤشر الحقيقي على مدى نضجه العلمي وقدرته على توظيف المناهج البحثية الرصينة، وتحليل الإشكاليات القانونية تحليلاً علمياً معمقاً.

والمساهمة الفاعلة في إثراء المعرفة القانونية وتطويرها، وتجسّد هذه المرحلة الاختبار العملي الأعلى لكفاءة طالب الدراسات العليا، فهي لا تقتصر على إنجاز بحث علمي متكامل من حيث الفكرة والمضمون فحسب، بل تمتد لتشمل الالتزام الدقيق بالضوابط العلمية والمنهجية، واحترام الأصول الأكاديمية وقواعد الأمانة العلمية، والتقيّد بالإجراءات الإدارية والتنظيمية المعتمدة من قبل الكلية والجامعة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وانطلاقاً من هذه الأهمية البالغة، خُصّصت هذه الفقرة لبيان الأحكام التفصيلية التي تنظّم إعداد الرسائل والأطاريح، وآليات تسجيل موضوعاتها، والمدد الزمنية المقررة لإنجازها، وشروط تمديدها، ومتطلبات النشر العلمي المستلّ منها، فضلاً عن إجراءات تسليمها وتحكيمها ومناقشتها، وما يترتب على ذلك من آثار علمية وإدارية، وصولاً إلى استكمال متطلبات منح الشهادة.

١. رسالة الماجستير: بعد أن يجتاز طالب الدراسات العليا مرحلة الدراسة التحضيرية بنجاح، يباشر بتقديم خطة رسالة الماجستير، التي تعدّ الوثيقة العلمية الأساس التي تحدّد بموجبها مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، وحدوده الزمانية والمكانية، ومصادره المعتمدة.

وتعرض هذه الخطة على لجنة علمية مختصة ثلاثية يُشكّلها القسم العلمي، تتألف من المشرف وعضوين من ذوي الاختصاص الدقيق، لغرض مناقشتها وتقويمها من حيث أصالتها العلمية، وحداثة موضوعها، وقابليتها للبحث، وإمكان إنجازها ضمن المدة المحددة، ومدى انسجامها مع اختصاص القسم وخطته البحثية.

وبعد إقرار الخطة من قبل اللجنة المختصة، تسجَّل أصولياً في القسم العلمي، وترفع إلى مجلس الكلية لغرض المصادقة عليها. ويتولى القسم العلمي، بعد تسجيل موضوع الرسالة، استكمال الإجراءات العلمية والإدارية المعتمدة، وعند استكمال هذه الإجراءات، ترفع التوصية النهائية إلى مجلس كلية القانون لغرض المصادقة، ويعقب ذلك صدور أمر جامعي يخول الطالب الشروع رسمياً بجمع المصادر العلمية، ومباشرة البحث والكتابة وفق الخطة المصادق عليها. وتكون مدة إعداد رسالة الماجستير وفق الآتي:

- المدة الأصغرية (١٨) شهراً، تحتسب من تاريخ مباشرة طالب الدراسات العليا بالدراسة.
- المدة القانونية (٢٤) شهراً، تحتسب من تاريخ مباشرة طالب الدراسات العليا بالدراسة.

وقد تقتضي طبيعة البحث العلمي أو تعقيد موضوعه أو ظروفه الموضوعية مدة إضافية تتجاوز المدة القانونية، وفي هذه الحالة يقدّم الطالب طلباً أصولياً لتمديد مدة دراسته، مشفوعاً بتأييد المشرف العلمي، وتوصية القسم العلمي، ومصادقة مجلس الكلية، ليصدر التمديد الأول لمدة (٦) أشهر. وإذا لم تكن هذه المدة كافية لاستكمال متطلبات البحث.

يجوز منح تمديد ثانٍ لمدة (٦) أشهر أخرى، وفقاً للضوابط والتعليمات النافذة. ويُشترط على طالب الماجستير تقديم بحث علمي واحد على الأقل، مستلٍّ من رسالته، لغرض نشره في إحدى المجلات العلمية المحكمة، المحلية أو العالمية، وبما ينسجم مع ضوابط النشر المعتمدة من قبل الوزارة والجامعة.

٢. أطروحة الدكتوراه: يلتزم طالب الدكتوراه باتباع إجراءات علمية أكثر عمقاً واتساعاً، تتناسب مع طبيعة هذه الدرجة العلمية ومتطلباتها. إذ يقدّم خطة أطروحته العلمية لتناقش من قبل لجنة علمية متخصصة خماسية يُشكّلها القسم العلمي، تتألف من المشرف وأربعة أعضاء من ذوي الاختصاص الدقيق. وبعد إقرار الخطة ومصادقة مجلس الكلية عليها، تسجَّل أصولياً ويصدر بشأنها أمر إداري.

ويخضع طالب الدكتوراه، بعد إقرار موضوع أطروحته، إلى امتحان شامل تحريري وشفوي، تجريه لجنة امتحانية مكوّنة من أربعة من أعضاء الهيئة التدريسية ممن لا تقل مرتبتهم العلمية عن أستاذ مساعد بالإضافة الى المشرف العلمي المقترح، ويهدف هذا الامتحان إلى تقويم المستوى العلمي الشامل للطالب، ومدى أهليته البحثية والعلمية للاستمرار في دراسة الدكتوراه.

ويُمنح الطالب مدة شهرين من تاريخ إقرار موضوع أطروحته لأداء الامتحان الشامل التحريري، ويكون بوزن نسبي مقداره (٧٠٪)، ويركز على التخصص الدقيق لموضوع الأطروحة. ويُجرى الامتحان الشفوي بعد أسبوعين من أداء الامتحان التحريري، وبوزن نسبي مقداره (٣٠٪)، ويقوم الطالب خلاله بعرض مشروعه البحثي وخطة إنجازه ومناقشة محاوره الأساسية.

ويُعدّ الطالب ناجحاً ومؤهلاً للاستمرار في دراسة الدكتوراه إذا حصل على ما لا يقل عن (٧٠٪) من مجموع درجات الامتحان الشامل (التحريري والشفوي)، شريطة أن يكون قد أكمل بنجاح ما لا يقل عن (٠١) وحدة دراسية من مجموع الوحدات المطلوبة، وبمستوى عام لا يقل عن جيد ، فضلاً عن إكمال متطلبات اللغة الأجنبية.

وتقدّم اللجنة تقريراً علمياً مفصلاً عن مستوى الطالب إلى مجلس الكلية، متضمناً التوصية بترشيحه للاستمرار في دراسة الدكتوراه أو بإعادة الامتحان الشامل لمرة واحدة فقط. وفي حال إخفاق الطالب في الامتحان الشامل للمرة الثانية، تنهى دراسته أصولياً.
وتكون مدة إعداد أطروحة الدكتوراه وفق الآتي:

- المدة الأصغرية (٣٠) شهراً.
- المدة القانونية (٣٦) شهراً.

ويجوز تمديد هذه المدة وفق الإجراءات ذاتها المعتمدة في دراسة الماجستير، وبحد أقصى تمديدين، كل منهما لمدة (٦) أشهر. ويُلزم طالب الدكتوراه بتقديم بحثين علميين على الأقل، مستلين من أطروحته، لغرض نشرهما في مجلات علمية محكمة محلية أو عالمية، وفق الضوابط المعتمدة.

٣. مواصفات كتابة الرسالة / الأطروحة: تكتب الرسائل والأطاريح وفق المواصفات الفنية والعلمية المعتمدة من حيث أسلوب الصياغة، والمنهجية العلمية، وقواعد التوثيق، والشكل العام، وبما يضمن سلامة اللغة، ودقة الإحالات والمراجع، والالتزام التام بالرصانة الأكاديمية ومعايير الجودة العلمية. وتلتزم رسائل وأطاريح طلبة الدراسات العليا في كلية القانون – جامعة ذي قار بالهيكل العلمي والضوابط الفنية المعتمدة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بوصفها الإطار الناظم للعمل البحثي.

والمرجع الأساس في توحيد البناء الشكلي والمضموني للنتاجات العلمية، بما يعكس الرصانة الأكاديمية، ويُسهم في تحقيق الانسجام بين متطلبات البحث العلمي ومتطلبات الإخراج الفني المعتمد.

يتكوّن الهيكل العام للرسالة أو الأطروحة من أجزاء مترابطة ترتَّب ترتيبًا أصوليًا يبدأ بالصفحات التمهيدية وينتهي بالملاحق الختامية، إذ تستهل بصفحة العنوان باللغة العربية، وهي الصفحة الرسمية التي تثبت هوية العمل العلمي، ويُراعى فيها إدراج عبارة (جمهورية العراق – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة ذي قار / كلية القانون) في أعلى الصفحة من الجهة اليمنى، ووضع شعار كلية القانون في أعلى الصفحة من الجهة اليسرى بشكل واضح ومتناسق. ويُثبت عنوان الرسالة أو الأطروحة في منتصف الصفحة بخط بارز ودقيق، تعقبه عبارة تبيّن أن العمل رسالة أو أطروحة مقدَّمة من الطالب/ة إلى مجلس كلية القانون/ جامعة ذي قار، استكمالًا لمتطلبات نيل درجة الماجستير أو الدكتوراه في تخصص قسم القانون العام/ الخاص، مع ذكر اسم المشرف ولقبه العلمي ودرجته الأكاديمية. ويُدوَّن في أسفل الصفحة من الجهة اليمنى التاريخ الهجري، ومن الجهة اليسرى التاريخ الميلادي.

تلي صفحة العنوان صفحة الآية القرآنية، ثم صفحة الإهداء، ثم صفحة الشكر والعرفان، ثم صفحة الملخص باللغة العربية الذي يُوجز موضوع الدراسة وأهدافها ومنهجها وأبرز نتائجها، ثم قائمة المحتويات التي تشمل عناوين الفصول والمباحث وأرقام الصفحات، ويكون ترقيم هذه الصفحات بالأحرف الهجائية وبصورة متسلسلة، ويُثبت في أعلى الصفحة، على أن تستثنى صفحة الآية القرآنية من إظهار الترقيم.

بعد استكمال الصفحات التمهيدية، يبدأ المتن العلمي للرسالة أو الأطروحة بكتابة المقدمة، التي تتناول أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وإشكاليته، ومنهجه، وخطته العامة. ثم تعرض الفصول العلمية التي يُحدَّد عددها ومحتواها وفق طبيعة البحث ومتطلبات التخصص وبموافقة القسم العلمي، مع الالتزام بالتدرج المنطقي في العرض والتحليل.

ويُختتم المتن بالخاتمة التي تعرض فيها أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، والمقترحات التي يراها مناسبة في ضوء النتائج المتحققة.

تدرج بعد ذلك قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث، وفق الأصول العلمية المتعارف عليها، ثم يُلحق بها الملخص باللغة الإنكليزية متضمنًا عنوان الرسالة أو الأطروحة باللغة الإنكليزية، وبما ينسجم مع مضمون الدراسة وأهدافها.

ويُراعى في تنظيم الرسالة أو الأطروحة الالتزام التام بضوابط التنسيق والإخراج الفني، إذ يُستخدم ورق أبيض بحجم(A4) حصراً، وتكون الطباعة واضحة ومتقنة وباللون الأسود، وعلى وجه واحد من الورقة، مع ترك هامش مقداره (٤) سم من جهة التجليد، و(٢) سم لبقية الحواف، بما يضمن سلامة التجليد ووضوح النص، ويُحظر استخدام أي إطار أو زخرفة أو شكل إضافي للحواف.

تكون المسافة بين السطور (١،٥) فراغ في متن الرسالة أو الأطروحة، ويُعتمد فراغ واحد في الهوامش السفلية، ويُستخدم خط (Arial) في الكتابة العربية، على أن يكون حجم الخط (١٤) للمتن، و(١٦) غامق للعناوين الرئيسة، و(١٨) غامق لعناوين الفصول، و(١٢) للهوامش، ويُكتب عنوان الرسالة أو الأطروحة بحجم (٢٤) غامق، فيما تخصَّص صفحة مستقلة في بداية كل فصل يُثبت فيها عنوان الفصل ورقمه في منتصف الصفحة وبحجم خط (٣٦)، تحقيقًا للوضوح والتنظيم.

يبدأ كل مقطع جديد بإزاحة مقدارها (٢) سم، مع مراعاة ملء الصفحة بالمحتوى العلمي دون ترك فراغات غير مبررة، ويكون ترقيم الصفحات بالأرقام العربية ابتداءً من صفحة المقدمة وحتى نهاية المصادر والمراجع، ويُثبت في الزاوية العلوية اليسرى للرسائل والأطاريح المكتوبة باللغة العربية، أما الصفحات التمهيدية فيكون ترقيمها بالأحرف الهجائية.

كما تعتمد الحاشية العلوية(Header) في جميع الصفحات، متضمنة رقم الصفحة وعنوان الفصل أو المبحث، ويُستخدم الفصل بين أجزاء الرسالة أو الأطروحة بصفحات فاصلة يُثبت فيها عنوان الفصل ورقمه في منتصف الصفحة وبحجم خط (٣٦)، التزامًا بالضوابط الفنية المعمول بها في الدراسات العليا.

٤. إجراءات تسليم الرسائل والأطاريح: بعد إتمام طالب الدراسات العليا كتابة الرسالة أو الأطروحة بصورة نهائية، واستكمالها من الناحية العلمية والمنهجية، يتقدّم بطلب أصولي إلى القسم العلمي المختص لغرض تسليمها، ويكون هذا الطلب مشفوعاً بتأييد خطي من المشرف العلمي يُثبت فيه أن البحث قد أنجز تحت إشرافه، وأنه مستوفٍ للشروط العلمية وقابل للدخول في إجراءات التقويم والتحكيم. ويُرفق بالطلب أربع نسخ ورقية مطبوعة وفق المواصفات المعتمدة، إضافة إلى نسخة إلكترونية تحفظ على قرص مدمج (CD) معتمد ، لغرض اعتمادها في الإجراءات اللاحقة.

وعقب استلام الرسالة أو الأطروحة أصولياً، تحال إلى سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى التحقق من سلامتها الأكاديمية وخلوّها من المخالفات العلمية. وتشمل هذه الإجراءات إخضاع البحث إلى الاستلال الإلكتروني للتحقق من نسب التشابه وفق النسب المقررة وبما لا يتجاوز نسبة (٢٠٪) حسب التعليمات النافذة، فضلاً عن إخضاعه إلى استلال الذكاء الاصطناعي للتأكد من أصالة المحتوى وعدم الاعتماد غير المشروع على أدوات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب التقويم اللغوي الذي يُعنى بمراجعة سلامة اللغة والأسلوب والصياغة القانونية. ويتم تنفيذ هذه الإجراءات بالتوازي مع مراجعة الرسالة أو الأطروحة من قبل لجان السلامة الفكرية والاستلال اليدوي، للتحقق من سلامة الاقتباسات ودقة التوثيق والالتزام بقواعد الأمانة العلمية، وذلك وفقاً للتعليمات والضوابط المعتمدة من قبل الكلية والجامعة.

وبعد استكمال جميع هذه الإجراءات، والحصول على المصادقات الأصولية التي تثبت اجتياز الرسالة أو الأطروحة لمراحل التقويم الأولي بنجاح، تحال إلى اللجنة المختصة في القسم العلمي، لغرض تسمية محكّمين علميين اثنين من ذوي الاختصاص الدقيق، تتوافر فيهم الشروط العلمية المعتمدة. وترسل الرسالة أو الأطروحة إلى المحكّمين بصورة سرية تامة عبر منظومة الخبرة الأكاديمية والعلمية أو القنوات الرسمية المعتمدة، حفاظاً على سرية الإجراءات وضماناً لحيادية التحكيم.

وعند ورود تقارير التحكيم العلمية من المحكّمين، يقوم القسم العلمي بدراسة تلك التقارير وملاحظاتها، واتخاذ ما يلزم بشأنها، ومن ثم يوصي بتحديد لجنة المناقشة وموعد انعقادها، استناداً إلى نتائج التحكيم وتوصياته. وتشكّل لجنة المناقشة وفق الضوابط والتعليمات المعتمدة، من أعضاء ذوي اختصاص، مع مراعاة المراتب العلمية المطلوبة، والاستعانة بأعضاء من داخل الجامعة أو من خارجها، بما يحقق التكامل العلمي ويضمن الرصانة والموضوعية في تقويم الرسالة أو الأطروحة.

٥. مناقشة الرسائل والأطاريح والإجراءات اللاحقة لها: تعدّ المناقشة امتحاناً علمياً نهائياً للطالب، تقيَّم فيه قدرته على الدفاع عن بحثه، ومناقشة أفكاره، وتبرير منهجه ونتائجه. وبعد انتهاء المناقشة العلنية، تجتمع لجنة المناقشة بصورة سرية لتقييم الرسالة أو الأطروحة تقييماً علمياً شاملاً من حيث الأصالة، والمنهجية، والمستوى العلمي، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق، ومدى الالتزام بالضوابط المعتمدة. وتتخذ اللجنة أحد القرارات الآتية:

- قبول الرسالة أو الأطروحة كما هي، أو قبولها بعد إجراء تعديلات طفيفة لا تمس جوهر البحث، مع التوصية بمنح الشهادة، ويُكلّف عضواً من بين الأعضاء بمتابعة تنفيذ التعديلات والتأكد من إنجازها أصولياً.
- تأجيل منح الشهادة لحين إجراء تعديلات جزئية، على أن يلتزم الطالب بإتمامها خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ المناقشة، دون الحاجة إلى إعادة المناقشة.
- تأجيل منح الشهادة لحين إجراء تعديلات جوهرية، على أن تنجز خلال المدد التي تحددها اللجنة وبما لا يتجاوز المدد القانونية، مع جواز إعادة المناقشة عند الاقتضاء.
- رفض الرسالة أو الأطروحة أساساً، إذا ثبت عدم صلاحيتها العلمية أو إخلالها الجسيم بالمنهجية أو الأصول الأكاديمية، ويترتب على ذلك ترقين قيد الطالب أصولياً.

يُعدّ تقرير لجنة المناقشة الوثيقة الرسمية النهائية التي تعكس تقييم اللجنة العلمي لمستوى الرسالة أو الأطروحة، وتشمل كافة الجوانب البحثية من حيث أصالة الموضوع، وحداثة البحث، والمنهجية المتبعة، ودقة التوثيق، وسلامة اللغة، وملاءمة النتائج والأدلة، فضلاً عن التزام الطالب بالضوابط الأكاديمية المتعارف عليها.

ويُرفع هذا التقرير إلى مجلس الكلية، ليكون المرجع الرسمي لاعتماد القرارات النهائية بشأن الرسالة أو الأطروحة، سواءً كان ذلك بالقبول النهائي، أو بالقبول مع إجراء تعديلات، أو التأجيل لإعادة الصياغة، أو الرفض الكامل، وفقاً لما تقتضيه المعايير العلمية والإدارية.

وبعد استلام تقرير لجنة المناقشة ومصادقة مجلس الكلية عليه، وفي حال كانت التعديلات المطلوبة طفيفة أو جوهرية، يلتزم الطالب بتنفيذ هذه التعديلات بدقة، وبما يتوافق مع الملاحظات المسجلة في التقرير، مع تقديم النسخة المعدلة للأستاذ المكلف بمتابعة التعديلات لاستلام تأييده بخلو الرسالة أو الأطروحة من أي ملاحظات إضافية، وذلك قبل إعادة تسليمها لشعبة الدراسات العليا، ويُراعى أن تكون مدة تنفيذ التعديلات ضمن المدد الزمنية المحددة مسبقاً، بما يضمن الالتزام بالمدة القانونية لإنهاء الدراسة.

وبعد إتمام جميع التعديلات والمصادقات النهائية، يلتزم الطالب بتجليد رسالته أو أطروحته بالجلد الأسود حصراً، وهو اللون المعتمد رسمياً من قبل الكلية، ويجب أن يكون التجليد بمواصفات عالية تضمن سلامة النسخ وطول عمرها الافتراضي، وتتضمن (إقرار المشرف العلمي ورئيس القسم العلمي، إقرار المقوم اللغوي، الامر الإداري بتشكيل لجنة المناقشة، قرار لجنة المناقشة المؤيدة بمصادقة السيد عميد الكلية) ويجري إعداد عشرة نسخ ورقية أصلية من الرسالة أو الأطروحة، ترفق بكل نسخة نسخة إلكترونية محفوظة على قرص مدمج (CD) معتمد، لضمان توفر نسخة رقمية رسمية في حال الحاجة إليها.

وتوزع النسخ الورقية والإلكترونية بعد ذلك على الجهات الرسمية المحددة أصولياً، والتي تشمل: رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، دار الكتب والوثائق في العاصمة بغداد، المكتبة المركزية في جامعة ذي قار، امانة مكتبة كليتنا، شعبة الدراسات العليا.

وبعد الانتهاء من عملية التجليد والتوزيع، واستكمال إجراءات براءة الذمة المالية والإدارية للطالب، تتولى شعبة الدراسات العليا إرسال الأوليات والمستندات وبطاقة الدرجات الرسمية إلى رئاسة الجامعة، وذلك لغرض إصدار الأمر الجامعي النهائي بمنح الشهادة (ماجستير أو دكتوراه) بشكل رسمي، بما يتيح للطالب استلام شهادته واستكمال ملفه الأكاديمي لدى الجامعة.

تاسعاً: الكادر التدريسي في برامج الدراسات العليا (القسمان العام والخاص).

يُعدّ الكادر التدريسي الركيزة الأساس في نجاح برامج الدراسات العليا، لما يضطلع به من دور محوري في ترصين العملية التعليمية وتعزيز البحث العلمي، وبناء شخصية الباحث الأكاديمية والعلمية.

وقد كان لأساتذة كليتنا، عبر سنوات متعاقبة، أثرٌ بالغ في الارتقاء بمستوى برامج الدراسات العليا من خلال ما قدّموه من جهود علمية متميزة في تدريس المواد التخصصية، وإدارة الامتحانات، والإشراف على الرسائل والأطاريح، والمشاركة الفاعلة في لجان المناقشة العلمية، بما أسهم في ترسيخ المنهج الأكاديمي الرصين وضمان جودة المخرجات العلمية. وانطلاقًا من مبدأ الاعتراف بالجهود العلمية وتقدير العطاء الأكاديمي، يأتي هذا العرض توثيقًا وإشادةً بأساتذة القسمين العام والخاص الذين توالوا على تدريس المواد العلمية في برامج الدراسات العليا وأسهموا بفاعلية في دعم مسيرتها العلمية.

١. أساتذة قسم القانون العام: يضم قسم القانون العام نخبةً من الأساتذة ذوي الكفاءة العلمية والخبرة الأكاديمية المتراكمة، الذين اضطلعوا بتدريس مواد القانون العام في برامج الدراسات العليا، وأسهموا بدور فاعل في إعداد الطلبة علميًا ومنهجيًا، فضلًا عن مشاركتهم المتميزة في الإشراف على الرسائل والأطاريح، وإدارة الامتحانات.

والمساهمة في لجان المناقشة العلمية، بما عزّز من مكانة البرنامج وأكسبه رصانة أكاديمية واضحة، سواء من الأساتذة الملاك في الكلية أو من الأساتذة المنقولين والمكلفين من خارجها، ممّن أسهموا جميعًا بجهود علمية مشهودة في دعم المسيرة الأكاديمية لبرامج الدراسات العليا.

ت	الاسم	القسم العلمي	الاختصاص العام	الاختصاص الدقيق	
١.	أ.د. علي هادي عطية	القانون العام	القانون العام	التشريع المالي	
٢.	أ.د. محمد ثامر مخاط	القانون العام	القانون العام	القانون الدولي العام	
٣.	أ.د. ناصر كريمش خضر	القانون العام	القانون العام	القانون الجنائي	
٤.	أ.د. عمار تركي عطية	القانون العام	القانون الجنائي	القانون الجنائي	
٥.	أ.د. وليد خشان زغير	القانون العام	القانون العام	القانون الإداري	
٦.	أ.د. ميثم حنظل شريف	القانون العام	القانون العام	القانون الدستوري	
٧.	أ.د. عقيل عزيز عودة	القانون العام	القانون العام	القانون الجنائي	

ت	الاسم	القسم العلمي	الاختصاص العام	الاختصاص الدقيق	
٨.	أ.د. حازم كامل عبد	القانون العام	الادب / الانجليزي	الرواية	
٩.	أ.م.د. علي كاظم هلال	القانون العام	المالية العامة	المالية العامة	
١٠.	أ.م.د. علا رحيم كريم	القانون العام	القانون العام	القانون الجنائي	
١١.	أ.م. د. كمال علي حسين	القانون العام	القانون العام	القانون الدستوري	
١٢.	أ.م.د. خالد كاظم عودة	القانون العام	القانون العام	القانون الإداري	
١٣.	أ.م.د. هنادي فوزي حسين	القانون العام	القانون العام	القانون الإداري	
١٤.	أ.م.د. محمد نجم جلاب	القانون العام	القانون العام	القانون الإداري	
١٥.	أ.م.د. قتادة صالح فنجان	القانون العام	القانون العام	القانون الدستوري	
١٦.	أ.م.د. أسعد كاظم وحيش	القانون العام	القانون العام	القانون الدولي العام	
١٧.	أ.م.د. منتهى جواد كاظم	القانون العام	القانون العام	القانون الدستوري	
١٨.	أ.م.د. حوراء حيدر إبراهيم	القانون العام	القانون العام	القانون الإداري	
١٩.	أ.م.د. إلاء عبد الواحد	القانون العام	القانون العام	القانون الدولي العام	
٢٠.	أ.م.د. محمد حسن كاظم	القانون العام	القانون العام	القانون الدستوري	
٢١.	أ.م.د. منير حمود دخيل	القانون العام	القانون العام	القانون الدستوري	
٢٢.	أ.م.د. وسام رزاق فليح	القانون العام	القانون العام	القانون الإداري	
٢٣.	أ.م.د. سُراب ثامر احمد	القانون العام	القانون العام	القانون الدولي العام	
٢٤.	أ.م.د. علاء ياسر حسين	القانون العام	القانون العام	القانون الجنائي	
٢٥.	أ.م.د. سعاد راضي حسين	القانون العام	القانون العام	القانون الجنائي	
٢٦.	أ.م.د. علي صادق ثاجب	القانون العام	القانون العام	القانون الدولي العام	
٢٧.	أ.م.د. حيدر علي ضايف	القانون العام	القانون العام	القانون الدستوري	

٢. أساتذة قسم القانون الخاص: يؤدي أساتذة قسم القانون الخاص دورًا محوريًا ومتقدمًا في برامج الدراسات العليا، نظرًا لما تتسم به مواد القانون الخاص من تنوّع وتشعّب وارتباط مباشر بالتطبيقات العملية والواقع القضائي والاقتصادي. وقد كان لأساتذة هذا القسم أثرٌ بارز في تعزيز الجانب التحليلي والتطبيقي للبحث العلمي، من خلال تدريس مواد القانون المدني والتجاري والأحوال الشخصية وال وغيرها من فروع القانون الخاص، فضلًا عن دورهم الفاعل في الإشراف على عدد كبير من الرسائل والأطاريح العلمية.

ومشاركتهم المؤثرة في لجان المناقشة، وإسهامهم في تقويم النتاج العلمي للطلبة بما ينسجم مع متطلبات الجودة والرصانة الأكاديمية. كما أسهم أساتذة القسم الخاص في ربط البحث العلمي بالواقع العملي والتطورات التشريعية والقضائية، الأمر الذي انعكس إيجابًا على مستوى مخرجات برامج الدراسات العليا وأسهم في إعداد باحثين يمتلكون كفاءة علمية وقدرة تطبيقية عالية.

ت	الاسم	القسم العلمي	الاختصاص العام	الاختصاص الدقيق	
١.	أ.د. طارق كاظم عجيل	القانون الخاص	القانون الخاص	القانون المدني	
٢.	أ.د. ظافر حبيب جبارة	القانون الخاص	القانون الخاص	القانون المدني	
٣.	أ.د. مرتضى جمعة عاشور	القانون الخاص	القانون الخاص	القانون التجاري	
٤.	أ.د. عماد حسن سلمان	القانون الخاص	القانون الخاص	قانون العمل	
٥.	أ.د. اياد مطشر صيهود	القانون الخاص	القانون الخاص	القانون الدولي الخاص	
٦.	أ.د. محمد جاسم محمد	القانون الخاص	القانون الخاص	القانون التجاري	
٧.	أ.د. حيدر علي مزهر	القانون الخاص	القانون الخاص	القانون المدني	
٨.	أ.م.د. حسام عبد الواحد كاظم	القانون الخاص	القانون الخاص	الشريعة الإسلامية	
٩.	أ.م.د. محمد خيري كصير	القانون الخاص	القانون الخاص	القانون الدولي الخاص	
١٠.	أ.م.د. محمد مجيد كريم	القانون الخاص	القانون الخاص	القانون التجاري	
١١.	أ.م.د. سدخان مظلوم باهض	القانون الخاص	القانون الخاص	القانون المدني	
١٢.	أ.م.د. وداد وهيب لهمود	القانون الخاص	القانون الخاص	القانون التجاري	
١٣.	أ.م.د. وسام عادل كاظم	القانون الخاص	القانون الخاص	القانون الدولي الخاص	
١٤.	أ.م.د. علي جاسم محمد	القانون الخاص	القانون الخاص	قانون المرافعات	
١٥.	أ.م.د. حسين رياض خضر	القانون الخاص	القانون الخاص	القانون التجاري	

عاشراً: خريجو برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه).

تفخر كلية القانون – جامعة ذي قار – بخريجي برامج الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، من طلبة القسمين العام والخاص، منذ انطلاق برامج الدراسات العليا في الكلية ولغاية عام إعداد هذا الدليل (٢٠٢٦).

وقد مثّل هؤلاء الخريجون نتاجًا علميًا رصينًا أسهم في رفد مؤسسات الدولة المختلفة، وفي مقدمتها الوزارات والهيئات الحكومية والجهات القضائية والرقابية، فضلاً عن إسهامهم الفاعل في دعم العملية التعليمية والأكاديمية في مختلف الجامعات العراقية.

إذ شغل العديد من خريجي الكلية مواقع أكاديمية وتدريسية وبحثية في الجامعات العراقية، وأسهموا بدورٍ ملموس في إعداد الطلبة، وتطوير المناهج، وتعزيز البحث العلمي، ونقل الخبرات القانونية الرصينة، إلى جانب إسهاماتهم في السلك القضائي والاستشاري والإداري، بما عزّز مبادئ سيادة القانون ودعم مسارات العدالة والإصلاح المؤسسي.

وانطلاقًا من حرص الكلية على توثيق منجزها العلمي وصون إرثها الأكاديمي، يُدرج في هذا الدليل توثيقٌ شاملٌ بأسماء خريجي برامج الدراسات العليا، مع بيان عناوين رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه التي أنجزت في الكلية منذ تأسيس هذه البرامج، حفظًا لتراثهم العلمي، وتقديرًا لجهودهم البحثية، ولتكون مرجعًا أكاديميًا يُسهم في إثراء المكتبة القانونية، ويعكس المسيرة العلمية الرصينة لكلية القانون – جامعة ذي قار.

ت	اسم الباحث	القسم	عنوان الرسالة / الاطروحة	اسم المشرف	الشهادة	التقدير
١.	امل جبر ناصر حسوني	العام	قواعد المرافعات والاثبات في منازعات الضرائب المباشرة (دراسة مقارنة)	أ.د. علي هادي عطية	ماجستير	جيد جدًا
٢.	حسين هادي ساجت	العام	نظرية تدويل الدساتير وتطبيقها في دساتير الدولة العربية	أ.د. محمد ثامر مخاط	ماجستير	جيد جدًا
٣.	رفعت سالم حميد علي	العام	رد الاعتبار-دراسة مقارنة	أ.د. ناصركريمش خضر	ماجستير	جيد جدًا
٤.	علاء ياسر حسين	العام	جريمة التمويل والانفاق في الدعاية الانتخابية (دراسة مقارنة)	أ.د. عقيل عزيز عودة	ماجستير	جيد جدًا
٥.	غسان عبد السادة	العام	ضمانات الحدث في الدعوى الجزائية (دراسة مقارنة)	أ.د. عقيل عزيز عودة	ماجستير	جيد جدًا
٦.	فاطمة فاضل حليحل	العام	جريمة تمويل الارهاب في التشريع العراقي والتشريع المقارن	أ.د. عمار تركي عطية	ماجستير	جيد جدًا
٧.	الهام مطشر هادي	العام	الرقابة على الاختصاصات المالية للوحدات الإدارية اللامركزية	أ.د. علي هادي عطية	ماجستير	جيد
٨.	أكرم ناظم كريم	العام	الإجراءات الجزائية في جرائم الاتجار بالبشر	أ.د. ناصر كريمش خضر	ماجستير	جيد جدًا
٩.	حميدة علي جابر	العام	التدابير الدولية المضادة للفساد الإداري وأثرها في التشريعات العراقية	أ.د. محمد ثامر مخاط	ماجستير	جيد
١٠.	صفاء فريد كاظم	العام	الجرائم الماسة بسير العمل في التشريع العراقي(دراسة مقارنة)	أ.د. ناصركريمش خضر	ماجستير	جيد جدًا
١١.	احمد عبد السلام كاظم	الخاص	البيع بشرط تصريف البضاعة (دراسة تحليلية مقارنة)	أ.د. عماد حسن سلمان	ماجستير	جيد جدًا
١٢.	اكرم ناظم كريم	العام	الاجراءات الجزائية في جرائم الاتجار بالبشر	أ.د. ناصركريمش خضر	ماجستير	جيد جدًا
١٣.	امنة كاظم سعدون يوسف	العام	المسؤولية الجزائية عن الدعاية التجارية الكاذبة (دراسة مقارنة)	أ.د. عقيل عزيز عودة	ماجستير	جيد جدًا
١٤.	جين ياسر حسين	العام	موازنة المحافظة غير المنتظمة في إقليم (دراسة مقارنة)	أ.د. علي هادي عطية	ماجستير	جيد جدًا
١٥.	حيدر علي ضايف	العام	استقلال القضاء الدستوري وأثره في الرقابة على دستورية القوانين (دراسة مقارنة)	أ.د. وليد خشان زغير	ماجستير	جيد جدًا
١٦.	صادق يوسف خلف علي	العام	دور المجني عليه في المسؤولية الجنائية (دراسة مقارنة)	أ.د. عمار تركي عطية	ماجستير	جيد جدًا

ت	اسم الباحث	القسم	عنوان الرسالة / الاطروحة	اسم المشرف	الشهادة	التقدير
١٧.	علي كاظم عبيد جاسم	العام	الحماية الدولية للعاملين في اجهزة العدالة	أ.د. محمد ثامر مخاط	ماجستير	جيد جداً
١٨.	مجيد محسن ناصر عبدالله	الخاص	وقف الحصة الشائعة واحكامه (دراسة قانونية مقارنة)	أ.م.د. حسام عبد الواحد	ماجستير	جيد جداً
١٩.	منير حمود دخيل	العام	التنظيم التشريعي لممارسة الشعائر الدينية (دراسة مقارنة)	أ.د. ميثم حنظل شريف	ماجستير	جيد جداً
٢٠.	مهند هادي عبد الحسين	العام	التنظيم الدولي لشرط التسليم أو المحاكمة وأثره في النظام القانوني العراقي	أ.د. محمد ثامر مخاط	ماجستير	جيد جداً
٢١.	وجود خلف لفته فدار	الخاص	المحاكم المختصة في دعاوي الجنسية العراقية	أ.د. إياد مطشر صيهود	ماجستير	جيد جداً
٢٢.	وداد وهيب لهمود جاي	الخاص	التنظيم القانوني للمصنفات المعمارية (دراسة مقارنة)	أ.د. طارق كاظم عجيل	ماجستير	جيد جداً
٢٣.	احمد عبدالله خلف	العام	المسؤولية الانضباطية لعضو مجلس المحافظة (دراسة مقارنة)	أ.د. وليد خشان زغير	ماجستير	جيد جداً
٢٤.	احمد عكار نزال حقي	الخاص	التنظيم القانوني لعقد الدلالة في التشريع العراقي(دراسة مقارنة)	أ.د. ظافر حبيب جبارة	ماجستير	جيد جداً
٢٥.	حيدر علي حسين	العام	المسؤولية الانضباطية لعضو مجلس النواب العراقي (دراسة مقارنة)	أ.د. وليد خشان زغير	ماجستير	جيد جداً
٢٦.	سهير قيصر فارس فيصل	الخاص	فسخ الزواج بخيار البلوغ وفسخ الزواج بخيار البلوغ واحكامه في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي	أ.م.د. حسام عبد الواحد	ماجستير	جيد جداً
٢٧.	عبد الحسين دويج خفيف	العام	استبعاد الادلة الجنائية غير المشروعة (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصر كريمش خضر	ماجستير	جيد جداً
٢٨.	عبد الحسين لوكي	الخاص	مسؤولية المورد عن مخاطر نقل التكنلوجيا	أ.د. طارق كاظم عجيل	ماجستير	جيد جداً
٢٩.	عدنان حمود ضايف	العام	الرقابة على أعمال أعضاء الضبط القضائي (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصر كريمش خضر	ماجستير	جيد
٣٠.	علي وطن عبيد	العام	الآليات الدولية لاسترداد الممتلكات الثقافية (دراسة تطبيقية على الممتلكات الثقافية العراقية)	أ.د. محمد ثامر مخاط	ماجستير	جيد جداً
٣١.	محمد عبد الحسين شنان	العام	الضوابط الدستورية لسياسة التجريم (دراسة مقارنة)	أ.د. عمار تركي عطية	ماجستير	جيد جداً
٣٢.	مها ناجي جاسم	الخاص	فكرة التعويض العقابي وأثرها في المسؤولية المدنية (دراسة مقارنة)	أ.د. ظافر حبيب جبارة	ماجستير	جيد جداً
٣٣.	نسرين حسن كوني	الخاص	أثر القانون الشخصي على قواعد تنازع الأحوال الشخصية	أ.د. إياد مطشر صيهود	ماجستير	جيد جداً
٣٤.	ازهار عويني عبد الرضا	العام	المسؤولية الجنائية الناشئة عن التظاهرات (دراسة مقارنة)	أ.د. عقيل عزيز عودة	ماجستير	جيد
٣٥.	اسراء علي عبد الجبار	الخاص	النظام القانوني للدفوع المتعلقة بالنظام العام	أ.د. عماد حسن سلمان	ماجستير	جيد جداً
٣٦.	اسيل كامل عاجل شخير	العام	المسؤولية الجزائية للمستثمر (دراسة مقارنة)	أ.د. عمار تركي عطية	ماجستير	جيد جداً
٣٧.	انتصار جعفر خضر	العام	دور الادعاء العام في حماية حقوق الإنسان (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصر كريمش خضر	ماجستير	جيد جداً

ت	اسم الباحث	القسم	عنوان الرسالة / الاطروحة	اسم المشرف	الشهادة	التقدير
٣٨.	حيدر احمد هاشم	العام	الاختصاص الضبطي لرؤساء الوحدات الإدارية (دراسة مقارنة)	أ.د. وليد خشان زغير	ماجستير	جيد جداً
٣٩.	زهراء عبد الواحد كاظم	العام	رضا المتهم وأثره في الإجراءات الجنائية	أ.د. عقيل عزيز عودة	ماجستير	جيد جداً
٤٠.	سجا اسماعيل محمد هاشم	العام	الحماية الدستورية للأسرة وأثرها في قانون العقوبات (دراسة مقارنة)	أ.د. عمار تركي عطية	ماجستير	جيد جداً
٤١.	علي جاسم محمد	الخاص	التنظيم الإجرائي لتسوية منازعات العمل(دراسة مقارنة)	أ.د. عماد حسن سلمان	ماجستير	جيد جداً
٤٢.	علي شبرم علوان	العام	اثر جنس الإنسان في قانون العقوبات العراقي (دراسة مقارنة)	أ.د. عقيل عزيز عودة	ماجستير	جيد جداً
٤٣.	علي كاظم عجيل	الخاص	الخطأ المربح وأثره في المسؤولية المدنية	أ.د. ظافر حبيب جبارة	ماجستير	جيد جداً
٤٤.	ميسم صلاح عبد الحسين	الخاص	التنظيم القانوني لعقد التداول في سوق الأوراق المالية	أ.د. محمد جاسم محمد	ماجستير	جيد جداً
٤٥.	نجدي محي دهيلي حسين	العام	المركز القانوني للمثل الخاص عن الامين العام للأمم المتحدة (دراسة تطبيقية على ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق)	أ.د. محمد ثامر مخاط	ماجستير	جيد
٤٦.	نور حسن سعد	الخاص	التنظيم القانوني للتجنس بالزواج	أ.د. إياد مطشر صيهود	ماجستير	جيد جداً
٤٧.	هضاب رسول شريف ضريس	العام	التنظيم القانوني للاستعراض الدوري الشامل امام مجلس حقوق الانسان	أ.د. محمد ثامر مخاط	ماجستير	جيد جداً
٤٨.	اسيل نجم عبدالله	الخاص	التنظيم القانوني للمؤشرات الجغرافية (دراسة مقارنة)	أ.د. طارق كاظم عجيل	ماجستير	جيد جداً
٤٩.	الاء ساجت وحيد	العام	سوء النية في جرائم الصك (دراسة مقارنة)	أ.د. عقيل عزيز عودة	ماجستير	جيد جداً
٥٠.	ايمان لطيف عاصي	العام	سلطة النقابة الانضباطية في مساءلة ذوي المهن الطبية (دراسة مقارنة)	أ.د. وليد خشان زغير	ماجستير	جيد جداً
٥١.	بدور طالب مهوس عاجل	العام	الحماية الجنائية لنظام الحكم (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصر كريمش خضر	ماجستير	جيد جداً
٥٢.	تأميم ياسر محمد حسين	العام	السياسة الجنائية في مواجهة جرائم إقامة الأجانب (دراسة مقارنة)	أ.د. عمار تركي عطية	ماجستير	جيد جداً
٥٣.	حيدر شمخي جابر	العام	دور الشرطة المجتمعية في الحد من العقاب (دراسة مقارنة)	أ.د. عقيل عزيز عودة	ماجستير	جيد جداً
٥٤.	دعاء كاظم طارش	العام	الرقابة الدستورية على ذاتية التشريعات المالية	أ.د. علي هادي عطية	ماجستير	جيد جداً
٥٥.	رسل باقر طاهر	العام	المراقبة الالكترونية في الساسية العقابية (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصر كريمش خضر	ماجستير	جيد جداً
٥٦.	سارة صادق ساجت	الخاص	أثر الصفة غير الوطنية على دور الناظر في النزاع	أ.د. إياد مطشر صيهود	ماجستير	جيد جداً
٥٧.	شيماء ياسر عبد الحسين	الخاص	تنازع الاختصاص التشريعي في التطبيب عن بعد (دراسة تحليلية مقارنة)	أ.د. إياد مطشر صيهود	ماجستير	جيد جداً
٥٨.	ضياء طالب مطشر	العام	الحماية الجنائية للتوقيع الالكتروني (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصر كريمش خضر	ماجستير	جيد جداً

ت	اسم الباحث	القسم	عنوان الرسالة / الاطروحة	اسم المشرف	الشهادة	التقدير
٥٩.	عدي شعلان خلف	العام	قواعد السلوك الدولية المنطبقة في المؤسسات الإصلاحية (دراسة تطبيقية على العراق)	أ.د. محمد ثامر مخاط	ماجستير	جيد جداً
٦٠.	علاء حسين هزاع	الخاص	النظام القانوني للأقلاس المصرفي (دراسة تحليلية مقارنة)	أ.د. محمد جاسم محمد	ماجستير	جيد جداً
٦١.	علي عبد الهادي حميد	العام	محل فرض ضريبة العرصات في ظل الاتجاهات الدستورية الحديثة	أ.د. علي هادي عطية	ماجستير	جيد جداً
٦٢.	علي كاظم كريم محسن	العام	المسؤولية الجنائية عن المساس بالنظام العام في العقود(دراسة مقارنة)	أ.د. عقيل عزيز عودة	ماجستير	جيد جداً
٦٣.	غفران حسين كريم	الخاص	التصرف التجاري المستقل (دراسة تأصيلية)	أ.د. مرتضى جمعة عاشور	ماجستير	جيد جداً
٦٤.	كاظم حسن كاظم محمد	العام	التنظيم القانوني لاستحداث الاقضية والنواحي (دراسة مقارنة)	أ.د. وليد خشان زغير	ماجستير	جيد جداً
٦٥.	كوثر عبد الهادي صالح	الخاص	الإكراه الاقتصادي وأثره في العقد (دراسة مقارنة)	أ.د. ظافر حبيب جبارة	ماجستير	جيد
٦٦.	محمد مكطوف فرج	العام	التنظيم القانوني للمناصب العليا في المحافظة (دراسة مقارنة)	أ.د. وليد خشان زغير	ماجستير	جيد
٦٧.	مريم طالب سعدون	الخاص	الخلافة العامة في التصرفات القانونية (دراسة مقارنة)	أ.د. طارق كاظم عجيل	ماجستير	جيد جداً
٦٨.	منال حسن برهان كاظم	الخاص	النظام القانوني للحجز على رصيد حساب العميل المصرفي (دراسة مقارنة)	أ.د. محمد جاسم محمد	ماجستير	جيد جداً
٦٩.	ندى كريم عباس	الخاص	وسائل استحصال نفقة الزوجية في أحوال التعذر في الفقه الإسلامي والقانون (دراسة مقارنة)	أ.م.د. حسام عبد الواحد	ماجستير	جيد جداً
٧٠.	هدى مالك صبير	العام	التنظيم الدولي للمستوطنات العشوائية (دراسة تطبيقية على المستوطنات العشوائية في العراق)	أ.د. محمد ثامر مخاط	ماجستير	جيد جداً
٧١.	سارة كريم هلال	الخاص	القواعد الحاكمة للهبة بشرط العوض في القانون العراقي (دراسة مقارنة)	أ.د. ظافر حبيب جبارة	ماجستير	جيد
٧٢.	حسن علي عبد الامير	الخاص	الاطار القانوني لنظام الاستعلام الائتماني (CBS) دراسة تحليلية مقارنة	أ.د. محمد جاسم محمد	ماجستير	جيد جداً
٧٣.	حسين نجف بخور	الخاص	الانهاء الاقتصادي لعقد العمل (دراسة تحليلية مقارنة)	أ.د. عماد حسن سلمان	ماجستير	جيد جداً
٧٤.	حنين ناصر جاسم صالح	العام	التنفيذ القضائي للجزاء الجنائي(دراسة مقارنة)	أ.د. عمار تركي عطية	ماجستير	جيد جداً
٧٥.	دُعاء ناصر كاظم	الخاص	التمتع اللاإرادي بالجنسية (دراسة تحليلية مقارنة)	أ.د. إياد مطشر صيهود	ماجستير	جيد جداً
٧٦.	رشا راضي بحر	الخاص	الوسائل القانونية لضمان حقوق العمال في قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥	أ.د. عماد حسن سلمان	ماجستير	جيد جداً

ت	اسم الباحث	القسم	عنوان الرسالة / الاطروحة	اسم المشرف	الشهادة	التقدير
٧٧.	رواء عطية عبيد جوهر	الخاص	تأصيل القواعد الجوهرية الدولية الخاصة في القانون العراقي (دراسة مقارنة)	أ.د. إياد مطشر صيهود	ماجستير	جيد جداً
٧٨.	زيد عجمي بشيت	العام	التدخل الابتدائي في الجرائم العابرة للحدود (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصركريمش خضر	دكتوراه	جيد جداً
٧٩.	ضياء رياض صبر	العام	تحريك الدعوى الجزائية عن جرائم العنف الاسري (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصركريمش خضر	ماجستير	جيد جداً
٨٠.	غفران ناجي علي	الخاص	النظام القانوني للمبادئ الدولية الخاصة الأكثر شيوعا	أ.د. إياد مطشر صيهود	ماجستير	جيد جداً
٨١.	فاطمة فاضل حليحل	العام	الحقوق الدستورية المتفرعة (دراسة مقارنة)	أ.د. علي هادي عطية	دكتوراه	جيد جداً
٨٢.	فراس كاصد عباس جبر	العام	إجراءات المحاكمة في الدعوى الموجزة (دراسة مقارنة)	أ.د. عقيل عزيز عودة	ماجستير	جيد جداً
٨٣.	كاظم محمد وادي	الخاص	التدخل التلقائي لأعمال الجزاء الاجرائي (دراسة تحليلية مقارنة)	أ.د. عماد حسن سلمان	ماجستير	جيد
٨٤.	منار فاضل عجيل عناد	الخاص	المسؤولية الناشئة عن بطلان التصرف القانوني (دراسة مقارنة)	أ.د. طارق كاظم عجيل	ماجستير	جيد جداً
٨٥.	منير حمود دخيل	العام	حماية القضاء الدستوري لحرية التعبير عن الرأي (دراسة مقارنة)	أ.د. عمار تركي عطية	دكتوراه	جيد جداً
٨٦.	اخلاص جبار عبد موسى	الخاص	مضمون التزام المصرف المراسل في تبليغ وتعزيز الاعتماد المستندي (دراسة تحليلية مقارنة)	أ.د. محمد جاسم محمد	ماجستير	جيد جداً
٨٧.	اسماء إدريس ساجت حبيب	الخاص	دور الولادة في منح الجنسية (دراسة تحليلية مقارنة)	أ.د. إياد مطشر صيهود	ماجستير	جيد جداً
٨٨.	الاء عبد الواحد موسى	العام	الديمقراطية كشرط لعضوية المنظمات الدولية (دراسة تطبيقية لانضمام العراق لمنظمة التجارة الدولية)	أ.د. محمد ثامر مخاط	دكتوراه	جيد جداً
٨٩.	انوار نجم عبيد ابو الهيل	الخاص	تنازع الاختصاص التشريعي في التمويل الجماعي	أ.م.د. محمد خيري كصير	ماجستير	امتياز
٩٠.	أزهر حميد عطشان عواد	العام	فاعلية العقوبة التأديبية في أطار الوظيفة الدولية	أ.د. محمد ثامر مخاط	ماجستير	جيد جداً
٩١.	أشرق جميل ضيول	الخاص	فوات الوصف في الزواج (دراسة مقارنة في الفقه الاسلامي والقانون)	أ.م.د. حسام عبد الواحد	ماجستير	جيد جداً
٩٢.	آيات ثجيل عطية لفتة	الخاص	القيمة القانونية لشروط اعادة التفاوض في العقود (دراسة مقارنة)	أ.د. ظافر حبيب جبارة	ماجستير	جيد جداً
٩٣.	بنين عدنان حميد عبد	الخاص	النظام القانوني للقسمة العقارية (دراسة مقارنة)	أ.د. حيدر علي مزهر	ماجستير	جيد
٩٤.	حنين حسن لايذ	العام	حماية القضاء الدستوري لحق الملكية في ظل تعاقب الدساتير (دراسة مقارنة)	أ.م.د. محمد نجم جلاب	ماجستير	جيد جداً
٩٥.	حوراء كاظم فريج	العام	المسؤولية الجزائية عن جرائم التحريض الصوري (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصركريمش خضر	ماجستير	جيد جداً

ت	اسم الباحث	القسم	عنوان الرسالة / الاطروحة	اسم المشرف	الشهادة	التقدير
٩٦.	رائد كاظم سكران	العام	التنظيم القانوني للحقوق المالية لرجل الشرطة (دراسة مقارنة)	أ.د. وليد خشان زغير	ماجستير	جيد
٩٧.	رحاب محمد جاسم حميد	الخاص	مدى الزامية الزوجة بالأعمال المنزلية واثاره في الفقه الإسلامي والقانون	أ.م.د. حسام عبد الواحد	ماجستير	جيد جداً
٩٨.	رواء عباس رحيم	الخاص	عقد المنقول بحسب المآل (دراسة مقارنة)	أ.د. طارق كاظم عجيل	ماجستير	جيد جداً
٩٩.	ستار مزعل فرحان خليف	العام	دور القضاء الدستوري في حماية النظام الفيدرالي (دراسة مقارنة)	أ.د. ميثم حنظل شريف	دكتوراه	جيد جداً
١٠٠.	سرى حسين جابر	الخاص	التنظيم القانوني لحقوقي فناني الاداء(دراسة مقارنة)	أ.د. طارق كاظم عجيل	ماجستير	جيد جداً
١٠١.	عبدالكريم عزيز كامل	الخاص	مضمون الالتزام بالحفظ في نطاق عقد الوديعة (دراسة مقارنة)	أ.د. ظافر حبيب جبارة	ماجستير	جيد جداً
١٠٢.	علاء عودة جياد مريهج	العام	دور سلطات الضبط الإداري في مواجهة جائحة كورونا (دراسة مقارنة)	أ.م.د. خالد كاظم عودة	ماجستير	جيد جداً
١٠٣.	علي رياض مظهر	العام	حدود استعمال الحق في القانون الجنائي (دراسة مقارنة)	أ.د. عمار تركي عطية	ماجستير	جيد جداً
١٠٤.	غصون كاظم عودة	العام	الجرائم الواقعة على رئيس الجمهورية (دراسة مقارنة)	أ.م.د. علا رحيم كريم	ماجستير	جيد جداً
١٠٥.	فهد سعود عبد العزيز	العام	اعتراض الهيئات المحلية على القرارات الاتحادية	أ.د. وليد خشان زغير	ماجستير	جيد جداً
١٠٦.	كرار كريم مدلول عامر	العام	السلطة التقديرية للمحاكم في تحريك الرقابة على دستورية القوانين (دراسة مقارنة)	أ.د. ميثم حنظل شريف	ماجستير	جيد جداً
١٠٧.	محمد سلمان زاير	العام	التزام الدول بضمان الحقوق المدنية والسياسة في مواجهة جائحة كورونا	أ.د. محمد ثامر مخاط	ماجستير	جيد جداً
١٠٨.	ميعاد خير الله جدعان	العام	التحري وجمع الأدلة عن الجرائم بآلية التسرب (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصر كريمش خضر	ماجستير	جيد جداً
١٠٩.	نبراس عبد الكاظم وني	العام	الحماية الجنائية لصفة المجني عليه (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصر كريمش خضر	دكتوراه	جيد جداً
١١٠.	نصير كامل جبر حسن	العام	التنظيم القانوني لمكافأة نهاية الخدمة في الوظيفة العامة (دراسة مقارنة)	أ.م.د. خالد كاظم عودة	ماجستير	جيد جداً
١١١.	احمد حسين عريبي	العام	الحماية الجزائية للموارد الطبيعية (دراسة مقارنة)	أ.د. عقيل عزيز عودة	ماجستير	جيد جداً
١١٢.	اسيل كامل عاجل شخير	العام	المساس بسير القضاء بطريق النشر(دراسة مقارنة)	أ.د. ناصر كريمش خضر	دكتوراه	جيد جداً
١١٣.	اسيل نجم عبدالله	الخاص	دور الخطأ في المسؤولية التعاقدية (دراسة مقارنة)	أ.د. طارق كاظم عجيل	دكتوراه	جيد جداً
١١٤.	انتصار جعفر خضر حميد	العام	التنظيم القانوني لاستجواب الموظف العام أمام اللجان التحقيقية (دراسة مقارنة)	أ.د. وليد خشان زغير	دكتوراه	جيد جداً
١١٥.	انعام عويد كريم	الخاص	حدود سلطة الدولة وارادة الفرد في الجنسية	أ.د. إياد مطشر صيهود	ماجستير	جيد جداً

ت	اسم الباحث	القسم	عنوان الرسالة / الاطروحة	اسم المشرف	الشهادة	التقدير
١١٦.	ايمان كريم حسين رياض	العام	الحماية الإدارية لحرية التنقل (دراسة مقارنة)	أ.م.د. محمد نجم جلاب	ماجستير	جيد جداً
١١٧.	ايمان محمد كاظم	الخاص	عيب العقم وأثره في التفريق بين الزوجين (دراسة مقارنة)	أ.م.د. حسام عبد الواحد	ماجستير	جيد جداً
١١٨.	إكرام هادي محيسن	العام	المركز القانوني للشاهد في القانون الجنائي (دراسة مقارنة)	أ.د. عقيل عزيز عودة	دكتوراه	جيد جداً
١١٩.	باسم عودة وران مهاوش	العام	الحماية الجنائية للطاقة أو القوى المحرزة (دراسة مقارنة)	أ.د. عقيل عزيز عودة	ماجستير	جيد جداً
١٢٠.	تبارك وليد قنديل	الخاص	أثر تقنيات الإنجاب الاصطناعي على معيارية جنسية الأصل العائلي	أ.د. إياد مطشر صيهود	ماجستير	جيد جداً
١٢١.	جعفر جبر حسين عليوي	الخاص	انفاذ عقد البيع الدولي للبضائع (دراسة مقارنة)	أ.د. مرتضى جمعة عاشور	ماجستير	جيد جداً
١٢٢.	جين ياسر حسين	الخاص	دستورية رسم السياسة العامة الادخارية (دراسة مقارنة)	أ.د. علي هادي عطية	دكتوراه	جيد جداً
١٢٣.	حميد ياسر رداد	العام	الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المواقع النفطية (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصركريمش خضر	ماجستير	جيد جداً
١٢٤.	حنان عبدالله عبد الزهرة	الخاص	التنظيم القانوني لرهن الأموال المعنوية (دراسة مقارنة)	أ.د. حيدر علي مزهر	ماجستير	جيد جداً
١٢٥.	حيدر عواد محمد	العام	الاثار القانونية لميناء الفاو الكبير على تحديد المجالات البحرية العراقية	أ.د. محمد ثامر مخاط	ماجستير	جيد جداً
١٢٦.	ختام خلف ياسر	العام	المسؤولية الجزائية عن التداول غير المشروع للسلع (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصركريمش خضر	ماجستير	جيد جداً
١٢٧.	رسل جاسم عطية شراد	الخاص	الإطار القانوني لفكرة تمويل التقاضي	أ.د. عماد حسن سلمان	ماجستير	جيد جداً
١٢٨.	رشا ايمن عبد الغني	الخاص	تنازع الاختصاص التشريعي في حماية البالغين	أ.م.د. محمد خيري كصير	ماجستير	جيد
١٢٩.	رغدة عودة شهيب	الخاص	العقد التمهيدي الوارد على الوحدات السكنية في المشاريع الاستثمارية (دراسة مقارنة)	أ.د. طارق كاظم عجيل	ماجستير	جيد جداً
١٣٠.	رنا عباس فاضل نجم	العام	التنظيم الدستوري للغة الرسمية في العراق (دراسة مقارنة)	أ.م.د. كمال علي حسين	ماجستير	جيد جداً
١٣١.	زهراء عبد الهادي حميد	العام	المسؤولية الجزائية عن الشهادات الطبية غير الصحيحة (دراسة مقارنة)	أ.م.د. علا رحيم كريم	ماجستير	جيد جداً
١٣٢.	سعاد راضي حسين ظاهر	العام	السياسة الجنائية للمشرع العراقي في قانون مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة٢٠١٥	أ.د. عمار تركي عطية	دكتوراه	جيد جداً
١٣٣.	سمارة صابر بدر حسين	الخاص	تنازع الحقوق المالية غير الخاضعة للتسجيل (دراسة مقارنة)	أ.د. طارق كاظم عجيل	ماجستير	جيد جداً
١٣٤.	شهد محمد عبيد شاطي	الخاص	الإطار القانوني للعمل المرن	أ.د. عماد حسن سلمان	ماجستير	جيد جداً
١٣٥.	صبا خضر كريم حسين	العام	الحماية الإدارية للسياحة العامة في العراق (دراسة مقارنة)	أ.م.د. خالد كاظم عودة	ماجستير	جيد جداً
١٣٦.	طيف علي غالب جلال	العام	المسؤولية الجزائية للولي عن إهمال رعاية الطفل(دراسة مقارنة)	أ.م.د. علا رحيم كريم	ماجستير	جيد جداً

ت	اسم الباحث	القسم	عنوان الرسالة / الاطروحة	اسم المشرف	الشهادة	التقدير
١٣٧.	عقيل محمد رضا سلطان	العام	مبدأ تكافؤ الفرص في ضل التشريعات الضريبية	أ.د. علي هادي عطية	ماجستير	جيد جداً
١٣٨.	علا محمد طارق عيفان	الخاص	آليات الحماية القانونية للعطور الصناعية (دراسة مقارنة)	أ.د. طارق كاظم عجيل	ماجستير	جيد جداً
١٣٩.	علي حسين مهاوش ساجت	العام	المسؤولية الجزائية الناشئة عن ممارسة اعمال التخدير الطبية (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصركريمش خضر	ماجستير	جيد جداً
١٤٠.	علي كاظم خليف	الخاص	التنظيم الشرعي والقانوني لمنع الحمل (دراسة مقارنة)	أ.م.د. حسام عبد الواحد	ماجستير	جيد جداً
١٤١.	عمار جاسم حميد موسى	الخاص	القانون واجب التطبيق في نطاق المسؤولية الابوية	أ.م.د. محمد خيري كصير	ماجستير	جيد
١٤٢.	غصن مناجي خيون	العام	المسؤولية الجنائية عن تسرب المواد الكيميائية في المنشآت الصناعية	أ.د. عقيل عزيز عودة	دكتوراه	جيد جداً
١٤٣.	لطيف عبد الحسين موسى	العام	دور القضاء الدستوري في تنظيم الاختصاص التشريعي للمجالس النيابية	أ.د. ميثم حنظل شريف	دكتوراه	جيد جداً
١٤٤.	محمد جاسم محمد	الخاص	أثر الصياغة التشريعية على ضمانات اللاجنسية (دراسة مقارنة)	أ.د. إياد مطشر صيهود	ماجستير	جيد جداً
١٤٥.	محمد كاظم عزيز	الخاص	المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي	أ.د. حيدر علي مزهر	ماجستير	جيد جداً
١٤٦.	مروة عطية عاتي مسير	العام	النظام القانوني لتقاعد رؤساء الوحدات الادارية (دراسة مقارنة)	أ.د. وليد خشان زغير	ماجستير	جيد جداً
١٤٧.	مسلم عزيز حميد مانع	العام	المساهمة الجنائية في الجريمة الإرهابية (دراسة مقارنة)	أ.د. عمار تركي عطية	ماجستير	جيد جداً
١٤٨.	ميثاق مسعد عزيز فيصل	العام	الحماية الجنائية للعاملين في أجهزة العدالة (دراسة مقارنة)	أ.د. عقيل عزيز عودة	ماجستير	جيد جداً
١٤٩.	نغم كريم فاضل عباس	العام	السياسة الجنائية في التعامل مع النفايات الخطرة (دراسة مقارنة)	أ.د. عمار تركي عطية	ماجستير	جيد جداً
١٥٠.	هدى مالك صبير	العام	المركز القانوني للمدافعين عن حقوق الإنسان (دراسة تطبيقية على العراق)	أ.د. محمد ثامر مخاط	دكتوراه	جيد جداً
١٥١.	هضاب رسول شريف	العام	أثر النظرية الوظيفة على مسؤولية المنظمات الدولية	أ.د. محمد ثامر مخاط	دكتوراه	جيد جداً
١٥٢.	هند ماجد خلف ساجت	الخاص	القواعد الحاكمة للحجز على الاموال العقارية تنفيذا (دراسة مقارنة)	أ.د. ظافر حبيب جبارة	ماجستير	جيد جداً
١٥٣.	ولاء عادل عجيل عاشور	الخاص	نسبية أثر الطعن في الأحكام القضائية	أ.د. حيدر علي مزهر	ماجستير	جيد جداً
١٥٤.	احمد عبدالله خلف	العام	بطء التقاضي أمام المحاكم الإدارية (دراسة مقارنة)	أ.م.د. خالد كاظم عودة	دكتوراه	جيد جداً
١٥٥.	ايمان غائب راضي	العام	السمة الدولية للمنظمات غير الحكومية وأثارها(دراسة تطبيقية على العراق)	أ.د. محمد ثامر مخاط	ماجستير	جيد جداً
١٥٦.	حوراء خضير عباس عبيد	العام	الحماية الادارية للسلامة الإحيائية من الكائنات الحية المحورة وراثيا	أ.م.د. هنادي فوزي حسين	ماجستير	جيد جداً
١٥٧.	حيدر احمد هاشم سلمان	العام	مركز الادارة المتميز في إدارة الأموال العامة (دراسة مقارنة)	أ.د. وليد خشان زغير	دكتوراه	جيد جداً

ت	اسم الباحث	القسم	عنوان الرسالة / الاطروحة	اسم المشرف	الشهادة	التقدير
١٥٨.	خالد جمال صخي منوخ	الخاص	الإبرام القسري للعقود التجارية (دراسة مقارنة)	أ.د. مرتضى جمعة عاشور	ماجستير	جيد جداً
١٥٩.	ذكريات غالب لفته	الخاص	الحماية المدنية من تصرفات الولي والوصي في أموال القاصرين (دراسة مقارنة)	أ.م.د. هيلان عدنان احمد	ماجستير	جيد
١٦٠.	ذو الفقار محمد كريم	العام	المسؤولية الجزائية للخبير (دراسة مقارنة)	أ.د. عمار تركي عطية	ماجستير	جيد جداً
١٦١.	رسل عادل حميد جسام	الخاص	الحماية القانونية للعميل الأمر في خطاب الضمان(دراسة مقارنة)	أ.د. محمد جاسم محمد	ماجستير	جيد جداً
١٦٢.	رنا جميل محسن	الخاص	مدى حجية العقد الشكلي الصوري في حق الشفيع (دراسة مقارنة)	أ.د. ظافر حبيب جبارة	ماجستير	جيد جداً
١٦٣.	سارة حسن علوان صخي	الخاص	نطاق الاستثناء من قانون الارادة (دراسة مقارنة)	أ.د. إياد مطشر صيهود	دكتوراه	جيد جداً
١٦٤.	عدنان عبد الامير صباح	الخاص	القيود الواردة على تداول أسهم الشركة المساهمة (دراسة تحليلية مقارنة)	أ.د. محمد جاسم محمد	ماجستير	جيد جداً
١٦٥.	علي حسين عبد الرؤوف	العام	الحماية الإدارية للأمن الاقتصادي (دراسة مقارنة)	أ.د. وليد خشان زغير	ماجستير	جيد جداً
١٦٦.	علي غانم عبد سلمان	العام	الحماية الإدارية للأحياء المائية (دراسة مقارنة)	أ.م.د. خالد كاظم عودة	ماجستير	جيد جداً
١٦٧.	محمد رحيم محمد رزن	العام	المركز القانوني للمتطوع في اللجنة الدولية للصليب الاحمر أثناء النزاعات المسلحة	أ.د. محمد ثامر مخاط	ماجستير	جيد جداً
١٦٨.	ميسم صلاح عبد الحسين	الخاص	التنظيم القانوني للخطأ الملاحي وأثره في مسؤولية مستثمر السفينة	أ.د. محمد جاسم محمد	دكتوراه	جيد جداً
١٦٩.	نجلاء حميد برزان	الخاص	النظام القانوني لعضوية الاجنبي في الشركات التجارية (دراسة مقارنة)	أ.د. محمد جاسم محمد	ماجستير	جيد جداً
١٧٠.	هبة الله حيدر علي	الخاص	التنظيم القانوني لضابط اسناد القانون الشخصي (دراسة تحليلية مقارنة)	أ.د. إياد مطشر صيهود	ماجستير	جيد
١٧١.	هند محمد جايد غيثان	العام	المركز القانوني لملتمسي اللجوء العراقيين	أ.د. محمد ثامر مخاط	ماجستير	جيد جداً
١٧٢.	امنه محمد عبد حمود	العام	فاعلية السلطات في تحقيق التنمية المستدامة وفق دستور٢٠٠٥ (دراسة مقارنة)	أ.م.د. محمد نجم جلاب	ماجستير	جيد جداً
١٧٣.	آية عبد الحسم عطية	العام	إجراءات حفظ الأشخاص وأثرها على الحريات الفردية (دراسة مقارنة)	أ.د. عمار تركي عطية	ماجستير	جيد جداً
١٧٤.	حسين اسماعيل كاظم	العام	أثر التعددية الحزبية على سيادة القانون (دراسة مقارنة)	أ.م.د. قتادة صالح فنجان	ماجستير	جيد جداً
١٧٥.	حسين علي حسين جلود	العام	السياسة الجزائية في قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني	أ.د. ناصر كريمش خضر	ماجستير	جيد جداً
١٧٦.	حسين نجف بخور	الخاص	قواعد شرط الثلث في التصرفات المقيدة به (دراسة مقارنة)	أ.م.د. حسام عبد الواحد	دكتوراه	امتياز
١٧٧.	حسين هلال جبر بصيص	العام	دور القاضي الجنائي في تقدير العقوبات الفرعية (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصر كريمش خضر	ماجستير	جيد جداً

ت	اسم الباحث	القسم	عنوان الرسالة / الاطروحة	اسم المشرف	الشهادة	التقدير
١٧٨.	دُعاء ناصر كاظم	الخاص	الضوابط الحاكمة للفوائد في العقود المصرفية (دراسة مقارنة)	أ.د. محمد جاسم محمد	دكتوراه	جيد جداً
١٧٩.	رويدة طارش عبدالله	العام	المسؤولية الجزائية عن اهمال رعاية العاجزين في مرحلة الشيخوخة	أ.م.د. علا رحيم كريم	ماجستير	جيد جداً
١٨٠.	زينب صاحب موزان علال	الخاص	مكانة المبادئ القضائية في النظام القانوني (دراسة مقارنة)	أ.د. طارق كاظم عجيل	ماجستير	جيد جداً
١٨١.	سارة ناظم محسن مزعل	الخاص	أثر الزمان على احكام الجنسية (دراسة مقارنة)	أ.د. إياد مطشر صيهود	ماجستير	جيد جداً
١٨٢.	سرى حسين جابر	الخاص	مدى أصالة التنفيذ العيني للالتزامات العقدية (دراسة مقارنة)	أ.د. ظافر حبيب جبارة	دكتوراه	جيد جداً
١٨٣.	صادق يوسف خلف علي	العام	السياسة الجنائية لمواجهة الأمراض الانتقالية (دراسة مقارنة)	أ.د. عمار تركي عطية	دكتوراه	جيد جداً
١٨٤.	صفاء جواد كاظم	الخاص	القواعد القانونية الحاكمة للرجوع في الهبة (دراسة مقارنة)	أ.د. ظافر حبيب جبارة	ماجستير	جيد جداً
١٨٥.	عبد الحسين لوكي زاجي	الخاص	التنظيم القانوني لتكنلوجيا النانو (دراسة مقارنة)	أ.د. طارق كاظم عجيل	دكتوراه	جيد جداً
١٨٦.	علي شبرم علوان	العام	نظرية الحصانة الجنائية (دراسة مقارنة)	أ.د. عقيل عزيز عودة	دكتوراه	جيد جداً
١٨٧.	غصون تجيل مطير	العام	الضوابط الدستورية لفرض الضريبة البيئية (دراسة مقارنة)	أ.م.د. منتهى جواد كاظم	ماجستير	جيد جداً
١٨٨.	فاطمة علي خلوهن	العام	سلطة الادارة في تنظيم عمل الاجانب في العراق (دراسة مقارنة)	أ.م.د. خالد كاظم عودة	ماجستير	جيد جداً
١٨٩.	لبنى علاء كريم	العام	الطبيعة الدولية للطعن بقرارات لجنة تجميد الاصول المائية (دراسة تطبيقية على العراق)	أ.م.د. أسعد كاظم وحيش	ماجستير	جيد جداً
١٩٠.	مريم اركان مهدي	الخاص	إحكام المصادرة في نطاق القانون الدولي الخاص(دراسة مقارنة)	أ.م.د. محمد خيري كصير	ماجستير	جيد جداً
١٩١.	مريم طالب سعدون	الخاص	الاطار القانوني للدعوى الجماعية (دراسة مقارنة)	أ.د. عماد حسن سلمان	دكتوراه	جيد جداً
١٩٢.	منتظر حامد حسين علي	الخاص	النظام القانوني لضم الصغير (دراسة مقارنة)	أ.م.د. حسام عبد الواحد	ماجستير	جيد جداً
١٩٣.	مها محمد غريب	الخاص	التنظيم القانوني للمسؤولية الطبية عن عمليات التجميل (دراسة مقارنة)	أ.م.د. سدخان مظلوم باهض	ماجستير	جيد جداً
١٩٤.	مها ناجي جاسم	الخاص	مفهوم عيب السلامة والأمان وأثره في ظل انظمة مسؤولية المنتج(دراسة مقارنة)	أ.د. ظافر حبيب جبارة	دكتوراه	جيد جداً
١٩٥.	نغم مطشر عودة عبدالله	العام	الحماية الجنائية للأمن الدوائي (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصر كريمش خضر	ماجستير	جيد جداً
١٩٦.	هدى سعدي مزعل	العام	الرقابة على حرية التعبير عن الرأي للموظف في وسائل التواصل الاجتماعي	أ.م.د. خالد كاظم عودة	دكتوراه	جيد جداً
١٩٧.	وجود خلف لفته فدار	الخاص	اسس نفي الاختصاص القضائي الدولي عن المحاكم العراقية (دراسة مقارنة)	أ.د. إياد مطشر صيهود	دكتوراه	جيد جداً

ت	اسم الباحث	القسم	عنوان الرسالة / الاطروحة	اسم المشرف	الشهادة	التقدير
١٩٨.	وفاء عدنان كعيم	العام	التنظيم القانوني لاستحداث البلديات (دراسة مقارنة)	أ.م.د. هنادي فوزي حسين	ماجستير	جيد جداً
١٩٩.	اديان مجيد علي صباح	الخاص	التنظيم القانوني لمنتجات جسم الانسان (دراسة مقارنة)	أ.د. طارق كاظم عجيل	ماجستير	جيد جداً
٢٠٠.	الاء ساجت وحيد	العام	دور العدالة النوعية بين الجنسين في القاعدة الجنائية (دراسة مقارنة)	أ.د. ناصر كريمش خضر	ماجستير	جيد جداً
٢٠١.	تقى اكرم عبد الحسين	الخاص	مدى مسؤولية المهندس عن مخالفة قوانين البناء وعلاقتها بحقوق الغير (دراسة مقارنة)	أ.د. طارق كاظم عجيل	ماجستير	جيد جداً
٢٠٢.	رقية عادل حمزة علي	العام	دور القضاء الاداري في تحقيق التوازن بين المصالح وأثره في تعزيز الامن القانوني (دراسة مقارنة)	أ.د. وليد خشان زغير	دكتوراه	جيد جداً
٢٠٣.	غادة حمود عبد فليح	الخاص	تنازع الاختصاص التشريعي في تنظيم الروبوت (دراسة تحليلية)	أ.د. إياد مطشر صيهود	ماجستير	جيد جداً
٢٠٤.	منال مهدي حسين	العام	فاعلية القضاء الدستوري في انشاء المبادئ الدستورية(دراسة مقارنة)	أ.م.د. محمد نجم جلاب	ماجستير	جيد جداً
٢٠٥.	نبأ حسين علي	العام	مسؤولية الادارة الناشئة عن تلوث المياه	أ.م.د. محمد نجم جلاب	ماجستير	جيد جداً

ساعد في إعداد هذا الدليل
الدكتور: علي جاسم محمد ، والمدرس المساعد: تبارك وليد قنديل
والأستاذة: هبة ناصر عطشان، والأستاذ: حيدر مطوس
وفي حال وجود أية ملاحظة أو إضافة
مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني : lawp1e389@utq.edu.iq